دعاوى المازني المردودة في المسائل النحوية والصرفية جمعا ودراسة

بقلم الدكتور

عمر السيد محمد عبد السميع

المدرس بقسم اللغويات - كلية اللغة العربية بجرجا ـ جامعة الأزهر ـ
جمهورية مصر العربية

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م
الجزء الخامس (إصدار ديسمبر)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاوى المازني المردودة في المسائل النحوية والصرفية جمعا ودراسة

عمر السيد محمد عبد السميع

قسم اللغويات ـ كلية اللغة العربية بجرجا ـ جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني : Omarelsed.2040@azhar.edu.eg

الملخص

تتناول هذه الدراسة دعاوى المازني المردودة النحوية والصرفية المبثوثة في أمات كتب النحو وكون المازني قد عاش في القرن الثالث من الهجرة ، فآراؤه يعول عليها في التقعيد النحوي وقد حوت كتب النحو كثيرا من الآراء النحوية والصرفية المتفردة للمازني مما لم يلتفت إليه الباحثون من قبل بالبيان والدراسة والتحليل، ولأنَّ تلك الآراء مبثوثة في كتب النحو – لفقد جل كتب المازني – أحببت أن أجمعها في عمل علمي يفي بهذا الغرض . وتكون بحثي من مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة ؛ تحدثت في التمهيد عن اسم أبي عثمان، ونسبه وحياته، وشيوخه ، وتلامذته، ومكانته العلمية وآثاره ، ووفاته . وتحدثت في المبحث الأول عن دعاوى المازني المردودة في المسائل النحوية ورتبتها حسب ترتيب ألفية ابن مالك لشهرته أما المبحث الثاني فهو دعاوى المازني المردودة في المسائل الصرفية ، ثم أتت الخاتمة وذكرت فيها أهم نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية : المازني ، المسائل النحوية ، المسائل الصرفية .

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

Al-Mazni lawsuits rejected in morphological and grammatical issues, collected and studied

Omar elsed Mohamed Abdel Samie
Department of Linguistics - Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Gerga,The Egyptian Arabic Republic
Email: Omarelsed.2040@azhar.edu.eg

Abstract

This study deals with the claims of Al-Mazni, the grammatical and morphological rebuttals that are disseminated in the deadest grammar books, and the fact that Al-Mazni lived in the third century of immigration, so his opinions are reliable in grammatical complexity. , and because these opinions are spread in the books of grammar - most of the books of Al-Mazni have been lost - I loved that Collect them in a scientific work that meets this purpose. My research consisted of an introduction, a preface, two chapters, and a conclusion. In the preface, I talked about the name of Abu Othman, his lineage, his life, his sheikhs, his students, his scholarly standing, his effects, and his death. In the first section, I talked about the Al-Mazni claims rejected in grammatical issues and arranged them according to the order of Ibn Malik's millennium due to his fame. The second topic is Al-Mazni claims rejected in morphological issues.

Keywords: Al-Mazni, grammatical issues, morphological issues .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فقد تميز المازني بآرائه المتفردة التي تعكس رؤيته العميقة وثقافته الموسوعية مستمدا مادتها من الأصول النحوية التي بنى عليها العلماء الأوائل مادتهم النحوية والصرفية ومن خلال تتبعي آثار المازني وآراءه النحوية والصرفية المبثوثة في أمات كتب النحو قد أوقفتني على كثير من الدعاوى المردودة والآراء النحوية والصرفية المتفردة للمازني مما لم يلتفت إليه الباحثون من قبل بالبيان والدراسة والتحليل وكون المازني قد عاش في القرن الثالث من الهجرة ، فآراؤه يعول عليها في التقعيد النحوي، ولأنَّ تلك الآراء مبثوثة في كتب النحو أحببت أن أجمعها في عمل علمي يفي بهذا الغرض .

الهدف من الدراسة :

- يهدف البحث إلى جمع دعاوى المازني المردودة في المسائل النحوية والصرفية وتحقيق نسبة هذه الدعاوى إليه.
- مناقشة وتحليل تلك الدعاوي ومقابلة الحجة بالحجة والدليل بالدليل.
- تفنيد تلك الدعوى ومعرفة أسبابها ادعائها ومدى قبولها لدى العلماء اللاحقين بالمازني .

أهمية الدراسة :

تعكس هذه الدراسة عقلية المازني العلمية بآرائه المتفردة ورؤيته العميقة وثقافته الموسوعية مستمدا مادتها من الأصول النحوية التي بنى عليها العلماء الأوائل مادتهم النحوية والصرفية مما يلي على سعة علم المازني وكثرة اطلاعه ، وتعدد معارفه وتنوعها ، فهو نحوي ، لغوي أديب إخباري قد عاش في القرن الثالث من الهجرة ، فآراؤه يعول عليها في التقعيد النحوي، ولأنَّ تلك الآراء

مبثوثة في كتب النحو أحببت أن أجمعها في عمل علمي يفي بهذا الغرض وذلك لأن جميع كتبه مفقودة إلا كتاب " التصريف " و كتاب " القوافي " .

منهج الدراسة :

أما منهجي فقد استندت في هذا العمل العلمي على منهج يجمع بين الوصف والتحليل والاستقراء واستعنت بالمنهج التاريخي ، وعلى وفق ما اقتضته طبيعة البحث . وقد حاولت جهدي أن اعتمد على الاختصار وعدم الحشو ما استطعت إلى ذلك سبيلا . جمعت دعاوى المازني المردودة من كتب النحو والصرف ــ بما فيها كتاب " التصريف " لأبي عثمان المازني ــ ومن كتب اللغة ، والأدب ، والأمالي ، والمجالس والتفسير ، والقراءات . وضعت رقماً خاصاً لكل مسألة . وثقت تلك المسائل من مصادرها الأصيلة . تم عرض المسائل ومناقشتها ، وإيراد أقوال العلماء فيها ، ثم رجحت ما ظهر لي رجحانه . ترجمت للأعلام المغمورة التي ذكرت في المسائل المدروسة ، إلا ما ندر، وخرَّجت ما في المسائل من قراءات وأحاديث ، ووثَّقت الشواهد .

الدراسات السابقة :

هناك دراسات قامت حول المازني منها :

– (أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو) للدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي و في الأصل كانت رسالة لنيل درجة الدكتوراه بعنوان: (أبو عثمان المازني حياته وآثاره) وقد صرح العبيدي بأن ما ذكره في رسالته من فكر المازني النحوي إنما يمثل جانباً متواضعاً من هذا الفكر . كما أنّ هناك عشرات من المصادر النحوية الكبرى في التراث العربي لم تحقق حينما أقيمت الدراسة في حين كشف المحققون عن كثير من أمات النحو في التراث العربي، تسنى لي البحث عن تراث المازني ما لم يتسن له قبل .

– المسائل النحوية عند أبي عثمان المازني جمعاً ودراسة رسالة مقدمة من الطالب علي بن أحمد بن علي المازني إلى مجلس عمادة كلية التربية في

جامعة عدن في اختصاص الدراسات اللغوية استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ٢٠٠٦م

- آراء أبي عثمان المازني النحوية والصرفية في كتاب همع الهوامع للسيوطي ت ٩١١

- ما خالف فيه المازني سيبويه في علم الصرف، جمعًا ودراسة. من إعداد محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح المدرس في قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بالقاهرة أماعن هذه الدراسات فلم تتناول الدعاوى المردودة للمازني وإنما كانت تتناول قضايا أخرى تتفق مع موضوعاتها .

خطة البحث :

وتكون بحثي من مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة ؛ تحدثت في التمهيد عن ترجمة أبي عثمان، ونسبه وحياته، وشيوخه ، وتلامذته، ومكانته العلمية وآثاره ، ووفاته . ومعنى الادعاء في اللغة . وتحدثت في الفصل الأول عن دعاوى المازني المردودة في المسائل النحوية ورتبتها حسب ترتيب ابن مالك لأبواب الألفية أما الفصل الثاني فهو دعاوى المازني المردودة في المسائل الصرفية ، ثم أتت الخاتمة وذكرت فيها نتائج البحث.

التمهيد

أولاً ترجمة المازني:

أبو عثمان المازني حياته وآثاره :

اسمه ونسبه :

أجمعت المصادر التي ذكرت فيها ترجمته على أن اسمه بكر بن محمد بن بقية وقيل بن عدي [١] بن حبيب، وكنيته أبو عثمان وينسب إلى البصرة ، فيقال : البصري وينسب في الغالب إلى قبيلته فيقال : المازني، كما أنه يلقب بالنحوي .[٢]

صفاته :

ذكر الذهبي عنه أنه كان ذا ورع ودين ، وقال عنه الحافظ بن كثير: كان شبيهاً بالفقهاء ورعاً زاهداً مأمونا، وقال القاضي بكار بن قتيبة : ما رأيت نحوياً يشبه الفقهاء إلا حبان بن هلال والمازني ، ووصفه أبو الطيب اللغوي بأنه من أهل القرآن (٣) .

شيوخه ومن أبرزهم :

١- أَبو عُبَيْدَة مَعْمَرُ بن المُثَنَّى المتوفى سنة ٢٠٨هـ [٤] .

٢- أَبو سَعِيْد عَبْدُ الملِكِ بن قُـرَيْب الأصمعي البصري اللغوي ، المتوفى سنة ٢١٤هـ [٥].

---

(١) ينظر : سير أعلام النبلاء ٢٧٠/١٢ ، الكنى والألقاب ١٣١/٣ ، معجم الأدباء ١٠٧/٧ .

(٢) ينظر : أخبار النحويين البصريين ص ٨٥ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٨٧ ، الفهرست لابن النديم ص ٨٠ تاريخ العلماء النحويين ص ٦٥ ، تاريخ بغداد ٩٣/٧ ، نزهة الألباء ص ١٤٠ ، المنتظم ١٢/١٢ ، معجم الأدباء ٧/ ١٠٧ ، العبر ٣٥٣/١ ، البلغة ص ٧١ ، الأنساب للسمعاني ١٦٦/٥.

(٣) ينظر : نزهة الألباء ص ١٤١ ، وفيات الأعيان ٢٨٤/١ ، معجم الأدباء ١١١/٧، الغيث المسجم في شرح لامية العجم ١٤٢/٢ .

(٤) ينظر : معجم الأدباء ٧ / ١٠٨ ، إشارة التعيين ص ٦١ ، تاريخ بغداد ٧ / ٩٣ ، نزهة الألباء ص ١٤١ . .

(٥) ينظر : تاريخ بغداد ٧ / ٩٣ ، وفيات الأعيان ١ / ٢٨٣ ، مفتاح السعادة ١ / ١٣٢ ، البغية ١ / ٤٦٣ . .

٣-أَبو زَيْدٍ الأَنْصَاري سَعِيْدُ بن أَوْسٍ بن ثَابِت ، المتوفى سنة ٢١٥ه (١)ـ

٤-الأَخْفَشُ الأَوسَط سَعِيْدُ بن مَسْعَدَة . المتوفى سنة ٢١٥هـ . أخذ المازني عنه كتاب سيبويه كاملاً (٢).

تلامذته :

تخرج على يديه العديد من العلماء ، من أشهرهم :

١- أبو الفضل الرياشي العباس بن الفرج ، المتوفى سنة ٢٥٧هـ (٣) .

٢- أَبُو يَعْلَى محمد بن أبي زُرْعَة الباهِليُّ ، المتوفى سنة ٢٥٧هـ (٤).

٣- عَبْدُ اللهِ بن أَبي سَعْدٍ الورَّاق المتوفى سنة ٢٧٤هـ . (٥)

٤- الفضل بن محمد اليزيدي المتوفى سنة ٢٧٨هـ (٦) .

٥- أَبو عَبْدِ الله محمد بن علي بن حَمْزة بن الحَسَن المتوفى سنة ٢٨٦هـ (٧).

٦- أَبُو العَبَّاس محمد بن يَزِيد المبرِّد المتوفى سنة ٢٨٦هـ (٨) .

---

(١) ينظر : إشارة التعيين ٦١ ، تاريخ بغداد ٧ / ٩٣ ، البداية والنهاية ٣٥٢/١٠ ، الكنى والألقاب ٣ / ١٣١ .

(٢) ينظر : معجم الأدباء ٧ / ١٠٨ ، إشارة التعيين ٦١ ، تاريخ العلماء النحويين ٦٨ ، مفتاح السعادة ١ / ١٣٢ .

(٣) ينظر : بغية الوعاة ٢ / ٢٧ .

(٤) ينظر : الفهرست ٨٤ ، أخبار النحويين البصريين ١١٣ ، مجالس العلماء ١١٠ ، البغية ١٠٤/١ .

(٥) ينظر : تاريخ بغداد ٧ / ٩٣ ، إنباه الرواة ١ / ٢٨١ ، معجم الأدباء ٧ / ١٠٨ .

(٦) ينظر : معجم الأدباء ١٠٨/٧ ، تاريخ بغداد ٧ / ٩٣ ، نزهة الألباء ١٤١ ، مفتاح السعادة ١ / ١٣٢ .

(٧)) ينظر : نزهة الألباء ١٦٣ . .

(٨) ينظر : تاريخ بغداد ٧ / ٩٣ ، معجم الأدباء ٧ / ١٠٨ ، وفيات الأعيان ١ / ٢٨٣ ، نزهة الألباء ص ١٤١ الكنى والألقاب ٣ / ١٣١صلة الخلف بموصول السلف ص٤٦٥ ، إنباه الرواة ١/ ٢٨١، البغية ١/ ٤٦٣ .

مكانته العلمية :

قال عنه المبرد : " لم يكن أحد بعد سيبويه أعلم بالنحو من المـــازني (١) .. " و قال: " كان المازني إذا ناظر أهل الكلام لم يستعن بالنحو ، وإذا ناظر النحاة لم يستعن بالكلام" (٢) قال عنه أبو الطيب اللغوي : " كان المازني مـــن فضـــلاء الناس وعظمائهم ، ورواتهم وثقاتهم وكان من أهل القرآن " (٣)، وقال الذهبي : "المازني إمام العربية" ... صاحب التصريف والتصانيف (٤) ، وناظر شيخه الأخفش في أشياء كثيرة فقطعه فيها (٥) .

وفاته: أختلف في العام الذي توفي فيه المازني، قيل مابين سنة:٢٤٨ و٢٣٠هـ.[٦]

آثاره العلمية :

للمازني مصنفات متنوعة في موضوعاتها وعلومها ، فقد ألف في دراســـة القرآن الكريم ،كما ألف في اللغة والنحو والصرف والعروض والقوافي . غير أن جميع كتبه مفقودة إلا كتاب " التصريف " كتاب القوافي "(٧) . وهذا عرض موجز لمصنفاته :

---

(١) ينظر : معجم الأدباء ١٠٨/٧، سير أعلام النبلاء٢٧٠/١٢، البغية٤٦٤/١ ، أبجد العلوم٢٧/٣.

(٢) ينظر : إنباه الرواة ١ / ٢٨٣ ، سير أعلام النبلاء ١٢ / ٢٧١ .

(٣) ينظر : مراتب النحويين ص ١٢٦ ، إنباه الرواة ١ / ٢٨٣ ، المزهر ٢ / ٤٠٨ .

(٤) ينظر : سير أعلام النبلاء ٢٧٠/١٢ .

(٥) ينظر : معجم الأدباء ١٠٨/٧ ، البغية ١ / ٤٦٣ .

(٦) ينظر :تاريخ العلماء النحويين ص٧٠ ، إنباه الرواة ١ / ٢٨٢ ، ٢٨٨ ، طبقـــات النحـــويين واللغويين ص٩٣ الأنساب للسمعاني ١٦٦/٥، اللباب في تهذيب الأنساب ١٤٥/٣ . ينظر : وفيات الأعيان ١ / ٢٨٦ ، انباه الرواة ١ / ٢٨٨ . ينظر : المنتظم ١٢/ ٢٤٨ ، تاريخ الإسلام وفيات سنه ٢٤٧هـ ، أبجد العلوم ٣/ ٢٧ ، الكنى والألقاب ٣/ ١٣٢، العبر٣٥٣/١ ، الكامل في التاريخ ٣٠٧/٥ . ينظر : معجم الأدباء ١٠٩/٧ ، مفتاح السعادة ١ / ١٣٤ ، بغية الوعاة ١ / ٤٦٦ . .

(٧) ينظر : نزهة الألباء ص ١٤١ ، إنباه الرواة ١/ ٢٨٢ ، تاريخ بغداد ٧/ ٩٤ ، كشف الظنون ٢/ ١٤٥١ ، وفيات الأعيان ١/ ٢٨٣ ، بغية الوعاة ١ / ٤٦٥ . ينظر : أبو عثمان المـــازني ومذاهبه في النحو والصرف ص ٨٧ .

كتاب " التصريف ، وهو أجمع كتاب لعلم التصريف ، وأول كتاب وضع مستقلاً فيه . كتاب الألف واللام كتاب علل النحو تفاسير كتاب سيبويه الديباج في جوامع كتاب سيبويه . كتاب الديباج على خلاف كتاب أبي عبيدة . كتاب الأخبار ، كتاب "ما تلحن فيه العامة الإكليل كتاب العروض . كتاب القوافي . كتاب في القرآن (١) .

ثانياً : تعريف الدعاوى في اللغة :

الدعوى: ما يدعى، ويقال: دعوى فلان كذا، والجمع دعاوي، ودعاو.(٢) وقيل الدَّعْوَى: من الدُّعَاء وَهُوَ الطّلب وَالْفِعْل مِنْهُ ادّعى يَدعِي فَهُوَ مُدع وَالْعين الَّذِي يَدعِيهِ يُقَال لَهُ مدعي بِصِيغَة الْمَفْعُول ولَا يُقَال لَهُ مدعي فِيهِ وَبِه وَالْألف فِي الدَّعْوَى للتأنيث فَلَا ينون وَيجمع على دعاوى بِفَتْح الْوَاو كفتوى على فَتَاوَى. وَقيل الدَّعْوَى فِي اللُّغَة قَول يطْلب بِهِ الْإِنْسَان إِيجَاب الشَّيْء على غَيره إِلَّا أَن اسْم الْمُدَّعِي يُطلق على من لَا حجَّة لَهُ فِي الْعرف ولَا يُطلق على من لَهُ حجَّة فَإِن القَاضِي يُسَمِّيه مُدعيًا قبل إِقَامَة الدعوى وَبعدهَا يُسَمِّيه محقا لَا مُدعيًا ... وَقيل هِيَ التمَاس أَمر خلاف الظَّاهِر وَقيل هِيَ اسْتِحْقَاق أَمر لَا يثبت إِلَّا بِالْحجَّةِ " (٣). وقيل (الدَّعْوَى) اسْم مَا يدعى وَيُقَال دَعْوَى فلَان كَذَا قَوْله (ج) دعاوى ودعاو و(فِي الْقَضَاء) قَول يطْلب بِهِ الْإِنْسَان إِثْبَات حق على غَيره (٤). والمقصود بها في البحث لا يخرج عن هذا المعنى اللغوي إذ يعنى بها قول يُطلق ولَا حجَّة لَهُ .

---

(١) ينظر : معجم الأدباء ٧ / ١٢٢ . .

(٢) اللسان "٢/ ١٣٨٨".

(٣) : دستور العلماء جامع العلوم في اصطلاحات الفنون المؤلف: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق ١٢هـ) عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ص ٢ / ٧٤

(٤) المعجم الوسيط ١ / ٢٨٧

المبحث الأوَّل

الدعاوى النحوية

(١) أنواع الإعراب

ادَّعى المازني أن أنواع الإعراب ثلاثة : الرفع ، والنصب ، والجر وأن الفعل المضارع المجزوم مبني .[١]

العرض والمناقشة

يرى جمهور النحويين أن للإعراب أنواعاً أربعة ، هي : الرفع ، والنصب ، والجر والجزم ، يقول سيبويه : " هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية ، وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب ، والجر ، والرفع ، والجزم ... فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة ، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة ، والتاء ، والياء والنون ، وذلك قولك : أفعل أنا وتفعل أنتَ أو هي ، ويفعل هو ، ونفعل نحن " (٢) .

ويرى المازني أن أنواع الإعراب ثلاثة : الرفع ، والنصب ، والجر وأن الفعل المضارع المجزوم مبني ، فالجزم عنده قطع الإعراب وأن الفعل المضارع أعرب لوقوعه موقع الاسم ،مثل : محمد يذهب ، ورأيت رجلاً ينطلق ومررت برجل يقوم ، والتقدير فيها : محمد ذاهبُ ، ورأيت رجلاً منطلقاً ، ومررت برجل قائمٍ وكذلك : زيد لم يقم ، فقد وقع الفعل موقعاً لا يقع فيه الاسم ، فرجع إلى أصله وهو البناء (٣) . ودعوى المازني نسبت إلى الكوفيين قال أبو حيان : (...

---

(١) ينظر رأي المازني في : الإيضاح في علل النحو ص ٩٤ ، التذييل والتكميل ١٣٧/١ ، الارتشاف ٨٣٦/٢ همع الهوامع ٧٥/١ ، شرح الأشموني ٣٤/١ ،حاشية الصبان ١٠٠/١ ، فيض نشر الانشراح ١٠٨٨/٢ .

(٢) الكتاب ١ / ١٣ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو ص ٩٤ .

وقال الكسائي وأكثر الكوفيين : أواخر الكلم على ثلاثة أحرف على الرفع ، والنصب ، والخفض ...) . ، قال السيوطي : (أنواع الإعراب أربعة : الرفع ... والجزم ، خلافاً للمازني في قوله إنه ليس بإعراب ... وهو مذهب الكوفيين) (١) .

وفيما نسبه السيوطي للكوفيين نظر ! وهو مردود ؛ لأن الكوفيين يرون أن فعل الأمر معرب ، وأنه مقتطع من الفعل المضارع (٢). وقد نقل ابن الأنباري في الإنصاف إجماع النحويين على أن الفعل المضارع منصوب بدخول النواصب ، ومجزوم بدخول الجوازم . (٣)

أما دعوى المازني ببناء الفعل المضارع المسبوق بأداة جزم فهي دعوى مردودة وقول فاسد ظاهر الفساد (٤) ، لأن فيه خرقاً للإجماع ، ولأن فيه قلباً للمضارع المجزوم من الإعراب إلى البناء دون سبب ظاهر .

أما قوله : إن المضارع أعرب لوقوعه موقع الاسم ، والمضارع المجزوم لا يقع موقع الاسم فقد رده الزجاجي لأنه يلزم من قوله أن يكون الفعل المستقبل في حال النصب غير معرب ، نحو : لن يذهب زيد ، لأن الأسماء لا تقع هذا الموقع ، فلا يقال : لن زيدٌ قائم . وكذلك أن المبني يلزم حالة واحدة فلا تغيره العوامل عن حاله في حين تغير العوامل الأفعال المستقبلة (٥) .

كما أن المازني لم يفرق بين أمرين هما : سبب الإعراب ، وسبب الرفع . والحق أن ثم فرقاً بين سبب الإعراب وسبب الرفع ، فوقوع الفعل المضارع موقع

---

(١) همع الهوامع ١ / ٧٥ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣ / ٤٥ ، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ص ٥٥ ، شرح القصائد السبع الطوال ص٣٨ ، الإنصاف ٢/٥٢٤.

(٣) الإنصاف ٢ / ٦٠٩ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٧ / ٤٢ .

(٥) ينظر : الإيضاح في علل النحو ص ٩٤ .

الاسم سبب في رفعه لا سبب في إعرابه فيكون وقوعه بعد " لم " أو إحدى أخواتها سبب ذهاب الرفع وحلول الجزم ، لا ذهاب الإعراب وحلول البناء كما يدعي المازني (١) .

قال ابن أبي الربيع : (وأما الوقوع موقع الاسم فلا يصح أن يكون مما يوجب جملة الإعراب لأنه الذي أوجب الرفع في الفعل ، وهو نظير النواصب والجوازم فكما لا يصح أن يقال : دخول النواصب أوجب دخول الإعراب ، لا يصح أن يقال : الوقوع موقع الاسم أوجب دخول الإعراب ، وهذا أيضاً ذكره أبو علي في الإيضاح وهو صحيح) (٢) . بهذا يتبين أن دعوى المازني مردودة والصحيح أن الفعل المضارع المجزوم معرب وهذا ما عليه الإجماع .

(١). ينظر : الإيضاح للفارسي ص ٧٦ ، المقتصد ١ / ١٢٠ ، أسرار العربية ص ١٧٥ .
(٢) البسيط ١ / ٢٢٨ .

(٢) الألف والواو والنون " المتصلة بالأفعال

ادَّعى المازني أن الألف في نحو : الزيدان قاما ، والواو في نحو : الزيدون قاموا ، والنون في نحو : الهندات قمن ، علامات ، والفاعل مستتر كاستتاره في " زيد فعل " و " هند فعلت " (١) .

العرض والمناقشة

ذهب كثير من النحاة (٢) إلى أن الألف والواو والنون تكون تارة : أسماء للمضمرين ، وذلك في نحو قولك : الزيدان قاما وتارة تكون حروفاً دالة على التثنية والجمع . قال ابن يعيش : (وكان سيبويه (٣) يذهب إلى أن هذه الحروف لها حالتان : حال تكون فيها أسماء ، وذلك إذا تقدمها ظاهر ، نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ... وإذا قلت : قاما الزيدان ، فالألف في " قاما " علامة مؤذنة بأن الفعل لاثنين ... وإذا قلت : قاموا الزيدون فالواو حرف وعلامة مؤذنة بأن الفعل لجماعة وعلى ذلك يحمل قولهم : " أكلوني البراغيث (٤)"(٥) . و ذكر الواسطي(٦) أن المسألة لا خلاف فيها بين النحويين وأنها من الأمور المجمع

---

(١) ينظر رأي المازني في : شرح السيرافي١ / ٧٩ ، النكت ١ / ١٩٢ ،شرح الكافية ٣ / ١٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٣ التذييل والتكميل ٢/ ١٤٠ ، الارتشاف ٢ / ٩١٤ ، البسيط ٢٧٠/١ ، شرح المفصل ٨٨/٣ ، ٧/٧ ، شرح ألفية ابن معطي٣٦١/١ ، المغني٣٥٣، ٣٥٨، شرح المقدمة الجزولية٣٢٣/١ ، كتاب الحلل٨٤ ، المساعد٨٥/١ الهمع ١٩١/١

(٢) ينظر : شرح السيرافي١ /٧٩ ، التعليقة ٣٨/١ ، المقتصد ٧٦/١، التذييل والتكميل١٤٠/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ١٩ – ٢٠ ، ٢ / ٣٧ – ٣٨

(٤) تنسب هذه اللغة لثلاث قبائل هي : طيئ ، وأزد شنوءة . ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ١ / ١١٠ ، وبنو الحارث . ينظر : المغني ص ٣٥٤ . وهذه تسمية أكثر العلماء لها ، وسماها ابن مالك لغة ((يتعاقبون فيكم ملائكة)) . ينظر : شرح عمدة الحافظ ١ / ٥٤٠ .

(٥) شرح المفصل ٣ / ٨٧ ، ٧ / ٧.

(٦) والواسطي هو : القاسم بن محمد بن مباشر ، أبو نصر الواسطي النحوي الضرير ، دخل بغداد فلقي بها أصحاب أبي علي الفارسي مات بمصر سنة ٤٦٩هـ . ينظر : معجم الأدباء ٥/١٧ ، البغية ٢ / ٢٦٢ . ينظر : شرح اللمع في النحو ص ١٥٨ .

عليها(١) . ويرى المازني أن الألف في نحو : الزيدان قاما ، والواو في نحو : الزيدون قاموا ، والنون في نحو : الهندات قمن ، علامات ، والفاعل مستتر كاستتاره في " زيد فعل " و " هند فعلت " وكما يقول الجمهور في مثل : قاما أخواك ، وقاموا إخوتك ، وقمن أخواتك(٢) .

قاس المازني الفاعل (الضمير المستتر) في : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا على الفاعل (الضمير المستتر) في " زيد قام " و " هند قامت " ، فكما جِيءَ بعلامة التأنيث لتفرق فِعَل المؤنث من فعل المذكر ، فكذلك الفاعل في : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا (ضمير مستتر) ، وجِيءَ بعلامات تدل على التثنية والجمع ليحصل الفرق بين المسند لضمير المفرد وضمير المثنى والمجموع (٣) .

وقد رد دعوى المازني هذا عدد كبير من النحويين منهم : السيرافي (٤) والأعلم (٥)، وابن السِّيْد البطليوسي(٦)،

---

(١) ينظر : شرح اللمع في النحو ص ١٥٨ .

(٢) ينظر رأي المازني في : شرح السيرافي١ / ٧٩ ، النكت ١ / ١٩٢ ،شرح الكافية ٣ / ١٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٣ التذييل والتكميل ٢/ ١٤٠ (مطبوع) ، الارتشاف ٢ / ٩١٤ ، البسيط ١ / ٢٧٠ ، شرح المفصل ٣ / ٨٨ ، ٧ / ٧ ، شرح ألفية ابن معطي ١ / ٣٦١ ، المغني ٣٥٣ ، ٣٥٨ ، شرح المقدمة الجزولية ١ / ٣٢٣ ، كتاب الحلل ٨٤ ، المساعد ١ / ٨٥ الهمع ١/ ١٩١

(٣) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٨٨ ، التذييل والتكميل ٢ / ١٤٢ ، الهمع ١ / ١٩١ .

(٤)ينظر :شرح السيرافي ١ / ٧٩ .

(٥) ينظر : النكت ١ / ١٩٢ . والأعلم هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري ، من علماء النحو واللغة والأدب ، صنف العديد من الكتب ، توفي سنة ٤٧٦هـ . ينظر : وفيات الأعيان ٨١/٧ ، البغية ٣٥٦/٢ .

(٦) ينظر : الحلل ٨٤ . وابن السيد البطليوسي هو أبو محمَّد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، أحد علماء الأندلس الذين برعوا في مختلف العلوم ، له مؤلَّفات كثيرة منها: الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب، والْحُلَل في إصلاح الْخَلَل من كتاب الْجُمَل. وُلِد في بطليوس سنة أربعٍ وأربعين وأربعمائة، وتوفي بمدينة بلنسية سنة ٥٢١ه . تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ١٤٣/٢، ووفيات الأعيان ٢٨٣/٢، والصلة ٢٨٢/١، وبغية الوعاة ٥٦/٢، وشذرات الذهب ٦٥/٤

وابن يعيش(١)، وأبو علي الشلوبين(٢) ، وابن الحاجب (٣) ، وابن مالك(٤) ، والمرادي(٥) ، وأبو حيان (٦) ،والسلسيلي (٧) ، والسيوطي(٨) .

وممن رد دعوى المازني ابن مالك استدل بأنها لو كانت حروفاً تدل على أحوال الفاعل المستكن كالتاء من فَعَلَتْ لجاز حذفها في نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا كما جاز حذف التاء في نحو :

فإن الحوادث أودى بها(٩)

ولا أرضَ أبقلَ إبقالهَا(١٠)

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٣ / ٨٨ ، ٧ / ٧ .

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ١ / ٣٢٤ . الأستاذ أبو علي الشلوبين، عمر بن محمد الأزدي، ولد باشبيلية سنة ٥٦٢هـ، برع في النحو حتى صار إمام عصره، وأقرأ نحو ستين سنة، وتخرج على يديه جماعة كثيرة من العلماء كابن عصفور والأبذي وابن الضائع. ومن مصنفاته: التوطئة، شرح الجزولية، تعليق على كتاب سيبويه. توفي سنة ٦٤٥هـ. (انظر: بغية الوعاة ٢/٢٢٤، إنباه الرواة ٢/٣٣٢) .

(٣) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢ / ٦٨٥ .

(٤) ينظر :شرح التسهيل ١ / ١٢٣

(٥) ينظر :الجنى الداني ١٧٣ ، ١٨١ .

(٦) ينظر : التذييل والتكميل ٢ / ١٤٢ .

(٧) ينظر : شفاء العليل ١ / ١٧٧ . لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي المتوفَّى سنة ٧٧٠هـ من مصنفاته شفاء العليل في إيضاح التسهيل .

(٨) ينظر : الهمع ١ / ١٩١ .

(٩) البيت من المتقارب ، وصدره : فإما تريني ولي لِمَّةُ . وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٢١ ، والكتاب ٢ / ٤٦ ، والأصول٢/٤١٣ والتكملة ٢ / ٣ ، وابن الشجري ١ / ١٥٩ ، الخزانة ١١ / ٤٣٠ ، المذكر والمؤنث للمبرد ص ١٠١ والشاهد: في "أودى" حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذي هو قوله: "أودى"، مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر، عائدا إلى مؤنث وهو "الحوادث" الذي هو جمع حادثة.

(١٠) البيت من المتقارب ، وصدره : فلا مزنة ودقت ودقها . وهو لعامر بن جوين الطائي . الكتاب ٢ / ٤٦ ، الأصول ٢ / ٤١٣ الكامل ٢ / ٨٤١ ، الخصائص ٢ / ٤١١ ، شرح أبيات المغني ٨ / ١٧ ، والودق : المطر . والشّاهدُ فيه: (ولا أرض أبقل إبقالها) ، والقياسُ: أبقلت إبقالها؛ لأنّ الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض وهي مؤنّث مجازي، فحذف التّاء ضرورة.

بل كانت الألف وأخواتها أحق بجواز الحذف لأن معناها أظهر من معنى التأنيث (١) .

ويستدل – أيضا – بما يلي :

١- أن " الألف والواو والنون " في قولك : الزيدان ذهبا ، والزيدون ذهبوا ، والهندات ذهبن ، حلت محل الاسم الظاهر ، فلما حلت محل ما لا يكون إلا اسماً وجب أن تكون أسماء (٢) . ولو كانت هذه علامات للزم أن تكون علامة جمع المؤنث نوناً ساكنة ، ولا يُسكن أخر الفعل لها ، كما كانت تاء التأنيث ساكنة ، ولا يُسكن أخر الفعل لها ، وتسكين أخر الفعل لها وتحريكها يدل على اسميتها (٣) .

٢- قياس الألف في " يقومان " على الألف في " قائمان "، والواو في " يقومون "على الواو في " قائمون " ليس صحيحاً ، لأن الألف دالة على التثنية ، وكذلك الواو دالة على الجمع ، لأن ذلك دعوى ، والدعوى لا ترتكب إلا بدليل ، فقام الدليل في أسماء الفاعلين على أن هذه الحروف ليست بضمائر باختلافها باختلاف العوامل ، والضمائر لا تختلف باختلاف العوامل (٤) .

مما سبق يتبين أن الألف في " قاما "، والواو في " قاموا "، والنون في " قمن " تكون على مذهب الجمهور تارة اسماً وتارة حرفاً ، وعلى مذهب المازني تكون حرفاً دائماً . ومذهب الجمهور هو الصحيح . قال المالقي : (لو كانت تلك الحروف ضمائر أسماء لكثر النطق بها ، كما كثر النطق واستتب مع تقدم الأسماء ، وإنما الكثير حذفها مع التأخير ، وإثباتها قليل) (٥) . وبذلك تكون دعوى المازني مردودة لأنه شذ وخرج عن الإجماع ــ

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ١ / ١٢٣ ، التذييل والتكميل ٢ / ١٤٢ ، شفاء العليل ١ / ١٧٧ .

(٢) ينظر : شرح السيرافي ٧٩/١ ، شرح المفصل ٣ / ٨٨ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ٢ / ١٤٢ ، الهمع ١ / ١٩١ .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الجزولية ١ / ٣٢٤ ، شرح الكافية لابن الحاجب ٢ / ٦٨٤ .

(٥) رصف المباني : ص ١٨ــ١٩ .

(٣) حكم تثنية الأعلام المعدولة وجمعها

ادَّعى المازني منع تثنية الأعلام المعدولة أو جمعها فلا يجوز – عنده – أن تقول : جاء العمران ، أو جاء العمرون ، وإنما تقول : جاء رجلان كلاهما عمر ، ورجال كلهم عمر .

العرض والمناقشة

مما يصدق عليه حد التثنية والجمع من الأسماء الأعلام المفردة ، ومنها : الأعلام المعدولة مثل : عمر ، ومضر ، ونحوهما وذلك بإجماع النحويين ، ولكنهم اشترطوا فيها قبل جمعها أو تثنيتها : تنكيرها ، فلا يثنى العلم أو يجمع باقياً على علميته ، بل إذا أريد تثنيته أو جمعه قدر تنكيره ،ثم يعوض بالألف واللام، فتقول : جاء العُمَرَان ،وجاء العُمَرُون (١) . قال المبرد : (وإنما صارا نكرة ، وإن كان الواحد معرفةً ، لأنك حيث قلت : هذان زيدان ، أخرجته مُخرج اثنين من جماعة كلهم زيد ،كأنك قلت : هذان زيدان من الزيدين ، ألاترى أنك لم تُسمِّ واحداً منهم زيدَيْن ، ولاسميتهم جميعاً بزيدِينَ ، ولكنك ثنيت زيداً وزيداً ، فجعلتهما بمنزلة رجلين . فإن أردت تعريفهما قلت: هذان الزيدان ؛ لأنك جعلتهما من أمة كل واحد منهم زيدٌ نكرة فصار بمنزلة قولك رجلين والرجلين . وكذلك العُمَران ، ومضت سُنَّةُ العُمَرين ، إنما جعلتهما من أمة كل واحد منهم عُمَر فعرفتهما بالألف واللام(٢)) .

ونسب أبو حيان(٣) ، والسيوطي(٤) إلى المازني منع تثنية الأعلام المعدولة أو جمعها فلا يجوز – عنده – أن تقول : جاء العمران ، أو جاء

---

(١) ينظر : البديع ٣٧/٢ ، شرح المفصل ٦٤/١ ، شرح التسهيل ١٨٠/٢ – ١٨١ ، التصريح ٠٦٥/١

(٢) المقتضب ٣٢٣/٤ .

(٣) ينظر التذييل والتكميل ٣٠٨/١ ، الارتشاف ٥٧١/٢ .

(٤) ينظر الهمع ١٤٣/١ .

العمرون، وإنما تقول : جاء رجلان كلاهما عمر ، ورجال كلهم عمر . وقد جاء في كتاب إيضاح شواهد الإيضاح : (واستدل أبو عثمان على أن الثلاثاء والأربعاء غير معدولين ، بدخول الألف واللام عليهما ، وقال : المعدول لا تدخل عليه الألف واللام) (١) . ولعل هذا السبب الذي جعل المازني يقول بالمنع وهو كونه لا يجيز دخول الألف واللام على العلم المعدول وهذا القول مما انفرد به المازني ، و لم يوافقه عليه أحد من النحويين ، قال أبو حيان : (ولا أعلم أحداً منع من تثنيته ولا جمعه ، بل يجوز أن تقول :عُمَران ، وعُمَرون ، وقالت العرب : سُنُّوا بنا سُنَّة العُمَرَين(٢) و قال أبو حيان : " وقد منع المازني من جمع العلم المعدول نحو عمر، ومن تثنيته فلا يجمعه جمع سلامة ولا جمع تكسير، وقال: أقول جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر"(٣) . ومما سبق يتبين أن دعوى المازني مردودة ولم تلق قبولا من النحاة وذلك لمخالفة الإجماع . وأنَّ الرأي الصحيح ما عليه جماعة النحويين .

---

(١) إيضاح شواهد الإيضاح ٦٤٨/٢ .

(٢)التذييل والتكميل ٣٠٨/١

(٣) التذييل والتكميل ٣٠٨/١ .

(٤) وقوع الفعل المضارع بعد ضمير الفصل

ادَّعى المازني(١) جواز أن يلي ضمير الفصل فعلٌ مضارعٌ .

العرض والمناقشة

من أنواع الضمير نوع يسمى : ضمير الفصل ، وهو ضمير يقع بين المبتدأ و الخبر ،أو ما أصلهما كذلك . واختلف البصريون والكوفيون في تسمية هذا الضمير، فيسميه البصريون فصلاً (٢) ، ويسميه الكوفيون عماداً(٣) أو دعامة(٤). ويشترط فيه أن يكون على صورة أحد ضمائر الرفع المنفصلة (٥) ، وأن يكون مطابقاً للاسم السابق في المعنى وفي التكلم ، والخطاب ، والغيبة ،وفي الإفراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتأنيث(٦) . ويشترط في الاسم الذي قبله أن يكون معرفة(٧) ، مبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ كاسم كان وأخواتها ، واسم " إن " وأخواتها ومعمول " ظننت " وأخواتها . ويشترط في الاسم الذي بعده أن يكون معرفة أو ما يقاربها خبراً لمبتدأ أو لما أصله مبتدأ(٨) .

---

(١) ينظر : الحجة ١٥٣/١ ، كشف المشكلات١٠٦٦/٢ ، شرح الكافية للرضي ٦٣/٣ .
(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٩٨/١ ، شرح الكافية للرضي ٢٢٨/١ ينظر : الكتاب ٣٨٨/٢ ، الأصول ١٢٥/٢ ، شرح المفصل ١١٠/٣ .
(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٤٨/١ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ١١٣/٢ ، ١٤٥ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، شرح التسهيل ١٧٦/١
(٤) ينظر : التذييل والتكميل ٢٨٧/٢ ، المغني ص ٤٧٠ ، الهمع ٢٢٧/١ .
(٥) ينظر : المقتصد ٤١٤/١ ، شرح المفصل ١١٠/٣ ، شرح المقدمة الجزولية ٩٤٥/٣ .
(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية ٩٨/١ ، شرح التسهيل ١٦٧/١ ، المغني ص ٤٦٩ .
(٧) ينظر : التعليقة ١٠٤/٢ ، شرح الجمل ٦٣/٢ .
(٨) ينظر : المقتصد ٤١٤/١ ، شرح المفصل ١١٠/٣ ، شرح التسهيل ١٦٧/١ ، المغني ص ٤٦٨

ومذهب جمهور النحويين(١) أن الواقع بعد ضمير الفصل يجب أن يكون اسماً معرفة ، أو نكرة تقاربها ، قال الرضي : (... ولم يثبت " ضمير الفصل " إلا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام ، أو بين معرفة ونكرة هي أفعل التفضيل (٢)). وقد ذكر ابن يعيش السبب في ذلك فقال : (وإنما وجب أن يكون بعد معرفة لأن فيه ضرباً من التأكيد ولفظه لفظ المعرفة فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة ، كما أن التأكيد كذلك ، ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضاً لأنه لا يكون ما بعده إلا ما يجوز أن يكون نعتاً لما قبله ، ونعت المعرفة معرفة، فلذلك وجب أن يكون بين معرفتين(٣)) .

و خالف المازني(٤) في ذلك جمهور النحاة فأجاز أن يلي ضمير الفصل فعلٌ مضارعٌ ، قال أبو علي الفارسي : (قال أبو عثمان : يجوز عندي زيد هو يقول ذاك و "هو" فصل ، ولا أجيز : زيد هو قال ذاك لأني أجيز الفصل بين الأسماء والأفعال ولا يجوز في الماضية كما جاز في المضارعة) . (٥)

وقال الرضي : (أجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم ، وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة ، قال تعالى : ﴿ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾ (٦) قال : ولا يجوز : زيد هو قال ، لأن الماضي لا يشابه الأسماء حتى يقال فيه كأنه اسم امتنع دخول اللام عليه(٧) ...) .

---

(١) ينظر : البحر المحيط ٢٩٠/٧-٢٩١ ، التذييل والتكميل ١/ ٤٦٨-٤٦٩ ، المغني ٤٦٨-٤٦٩ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٦٣/٣ .

(٣) شرح المفصل ١١١/٣ .

(٤) ينظر : الحجة ١٥٣/١ ، كشف المشكلات١٠٦٦/٢ ، شرح الكافية للرضي ٦٣/٣ .

(٥) الحجة ١٥٣/١ .

(٦) سورة فاطر من الآية رقم (١٠) .

(٧) شرح الكافية ٦٣/٣ .

وقد تبع المازنيَّ في هذه دعوى عدد من النحويين منهم : أبو جعفر النحاس(١) ، وأبو الحسن الحوفي (٢) وأبو الحسن الباقولي(٣) ، وابن الخباز(٤)، وذكر ابن هشام أنه من الممكن أن يستدل لهذا القول بقوله تعالى : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي ﴾ (٥) ، قال: (... فعطف يهدي على الحق الواقع خبراً بعد الفصل) (٦) . لأبي البقاء العكبري قولان في كتابه "التبيان" فأجازه (٧) عند قوله تعالى :﴿ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾ (٨) ومنعه عند قوله سبحانه : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾(٩) فقال : ("هو " مبتدأ و"يقبل" الخبر ، ولا يجوز أن يكون "هو" فصلاً لأن "يقبل" ليس بمعرفة ولا قريب منها) (١٠) . ونسب أبو حيان القول بجوازه

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٦٥/٣ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ٢٩٠/٧ ، الدر المصون ٤٦١/٥ ، والحوفي هو علي بن إبراهيم بن سعيد أبو الحسن الحوفي ، من قرية شبرا من حوف بلبيس بمصر ، من مصنفاته : إعراب القرآن ، في عشر مجلدات ، أبدع فيه فتنافس العلماء في تحصيله ، وله البرهان في تفسير القرآن ، والموضح في النحو ، توفي سنة ٤٣٠هـ . ينظر : بغية الوعاة ١٤٠/٢ ، شذرات الذهب ٢٤٧/٣ .

(٣) ينظر : شرح اللمع للباقولي ٦٠١/٢-٦٠٢ ، كشف المشكلات ١٠٦٦/٢

(٤) ينظر : المغني ص ٤٦٩ . وابن الخباز هو أحمد بن الحسين بن أحمد ، أبو عبد الله المعروف بابن الخباز ، كان علامة زمانه في النحو واللغة ، والفقه ، والعروض ، والفرائض ، من مؤلفاته : النهاية في النحو ، وتوجيه اللمع ، وشرح ألفية ابن معطٍ ـ توفي سنة ٦٣٩هـ . ينظر : البغية ٣٠٤/١ ، الأعلام ١١٧/١ .

(٥) سورة سبأ من الآية رقم (٦) .

(٦) المغني ص ٤٦٩ .

(٧) ينظر : التبيان ٢٨٩/٢ .

(٨) سورة فاطر من الآية رقم (١٠) .

(٩) سورة التوبة من الآية رقم (١٠٤) .

(١٠) التبيان في إعراب القرآن ٥٠٦/١ .

للجرجاني ، فقال : (... والفاصل لا يكون ما بعده فعلاً ، ولم يذهب إلى ذلك أحد فيما علمناه إلا عبد القاهر الجرجاني في شرح الإيضاح له ، فإنه أجاز في : كان زيد هو يقوم ، أن يكون "هو" فصلاً ورُدَّ ذلك عليه(١)) .

والمتأمل في كلام الجرجاني يرى أنه اختار هذا المذهب حكاية عن غيره ، فقال : (كان زيد هو يقول ذاك ، جوَّزوا أن يكون "هو" فصلاً إذا كان الخبر مضارعاً ، فإن كان بدل " يقول " " قائل " لم يجز أن يكون " هو " فصلاً ، قالوا : لأنا نقدر في " يقول " معنى الألف واللام ويصح هذا التقدير ، لأن " يقول " يمتنع من أن يظهر فيه الألف واللام ، وأما إذا كان الخبر " فاعلاً " فإنه يحتمل لظهور الألف واللام فيه فلا معنى لتقديرها(٢) ...) .

ومذهب الجمهور هو الراجح لأنه يمكن حمل الضمير فيما استدلوا به على الابتداء ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾ (٣) وقوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ (٤) أو على الابتداء أو التوكيد ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴾ (٥) . يقول الرضي راداً مذهب المازني: (وهذا الذي قاله ... دعوى بلا حجة ، وقوله تعالى:﴿ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾(٦) (ليس بنص في كونه فصلاً لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبر(٧) ...) . ولأن ما بعد الضمير في نحو: زيد هو يقوم ، لا يوهم الوصفية ، و قول ابن يعيش : (... ووجب أن يكون ما بعده معرفة ... لأنه لا يكون ما بعده إلا ما يجوز أن

---

(١) البحر المحيط ٢٩١/٧ .
(٢) المقتصد ٤١٥/١ .
(٣) سورة فاطر من الآية رقم (١٠) .
(٤) سورة التوبة من الآية رقم (١٠٤) .
(٥) سورة البروج الآية (١٣) .
(٦) سورة فاطر من الآية رقم (١٠) .
(٧) شرح الكافية ٦٣/٣ ..

يكون نعتاً لما قبله(١) ...) أما استدلال ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي ﴾(٢) فإن الواو في قوله " ويهدي " يحتمل أن تكون استئنافية ، أو واو الحال على إضمار : وهو يهدي (٣)، وإذا دخل الدليل الاحتمال سقط الاستدلال به ــ

(١) شرح المفصل ١١١/٣ ..

(٢) سورة سبأ من الآية رقم (٦).

(٣) ينظر : البحر المحيط ٢٥٠/٧ ، الدر المصون ٤٣١/٥ .

(٥) فتح همزة " إنَّ " الواقعة قبل لام مُعَلّقة (١)

ادَّعى المازني أنَّ من المواضع التي يجوز فيها فتح همزة " إنَّ " الواقعة قبل لام مُعَلّقة مطلقاً (٢) ، طال الكلام أو لم يطل ، فيجوز عنده أن تقول علمت أنَّ زيداً لمجتهدٌ ، بفتح الهمزة وثبوت اللام .

العرض والمناقشة

حكم همزة " إنَّ " من حيث فتحها وكسرها ثلاثة أحوال هي : وجوب الفتح . ووجوب الكسر . وجواز الفتح والكسر(٣) . ومذهب جمهور النحويين(٤) أنَّ من المواضع التي يجب فيها كسر الهمزة ، أن تقع قبل لام مُعَلّقة ، نحو قوله تعالى : ﴿ ولَقَدْ عَلِمَتِ الجِنَّةُ إِنَّهمْ لمُحْضَرُونَ ﴾(٥) وقوله:﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾(٦) ونقل أبو جعفر النحاس الإجماع على ذلك(٧). قال سيبويه : (تقول: أشهد إنّه لمنطلق ، فأشهد بمنزلة قوله : والله إنه لذاهب ، وإنّ غير عاملة فيها أشهد ، لأن هذه اللام لا تُلْحَق أبداً إلا في الابتداء ... ومن ذلك أيضاً قولك : قد علمت إنه لخير منك ، فإنّ ههنا مبتدأة ، وعلمت ههنا بمنزلتها في قولك : لقد

---

(١) اللام المُعَلّقة هي اللام الواقعة بعد فعل قلبي أو جارٍ مجراه ، والتعليق هو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير . ينظر : النحو الوافي د عباس حسن ١ / ٦٥١

(٢) ينظر : الارتشاف ٢١١٤/٤ ، تخليص الشواهد ص ٣٤٦ ، الهمع ٤٣٨/١ .

(٣) تنظر أحكام همزة " إنَّ " في : شرح التسهيل ١٨/٢-٢٥ ، البسيط ٨١٣/٢ ، الهمع ٤٣٩/١ .

(٤) ينظر : الكتاب ١٤٦/٣-١٤٨ ،معاني القرآن للفراء ١١٣/٢ ، المقتضب ٣٤٤/٢ ، الأصول ٢٦٢/١ – ٢٦٣ ، علل النحو ص ٤٤٧ ، اللامات للهروي ص ٨٥ ، شرح المفصل ٦٤/٨ ، ضرائر الشعر ص ٥٧ ، شرح التسهيل ٢٠/٢ ، شرح الكافية للرضي ٣٧٥/٤ ، البسيط ٨٢٥/٢ ، رصف المباني ص ٢٣٧ ، الجنى الداني ص ١٢٨ .

(٥) سورة الصافات من الآية ١٥٨ .

(٦) سورة (المنافقون) من الآية ١ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن ١٥٥/٣ .

علمت أيُّهم أفضل ، مُعَلَّقةً في الموضعين جميعاً . وهذه اللام تصرف " إنَّ " إلى الابتداء ، كما تصرف عبد الله إلى الابتداء إذا قلت : قد علمت لعبدُ الله خير منك ، فعبد الله هنا بمنزلة " إنَّ " في أنه يُصرَف إلى الابتداء ... (١)) . ومن خلال النص السابق يتضح أن لام الابتداء لها الصدارة في جملتها ، ولذلك فهي تمنع ما قبلها من أن يعمل فيما بعدها (٢) ، وممن أجار فتح همزة " إنَّ " في هذه المسألة الفراء غير أنَّه أجاز فتح الهمزة مع اللام بشرط طول الكلام ، نسب إليه ذلك ابن هشام(٣) والسيوطي(٤) ، وذكر ابن هشام أنه استدل بقراءة بعضهم ﴿ أَفَلاَ يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا في القُبُورِ ، وحُصِّلَ مَا في الصُّدُور ، إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخبِيرٌ ﴾(٥) بفتح همزة " إنَّ " وبقاء اللام في " لخبير "(٦) .

وبقول الشاعر(٧) :

وأَعلمُ علماً ليَس بالظنِّ أنَّه إذا ذَلّ مولى المرءِ فهو ذَليلُ

وأنَّ لسانَ المرءِ ما لم يكنْ لَهُ حَصاةٌ على عَوْرَاتِهِ لَدَليلُ

وأما المازني فقد أجاز فتح الهمزة مع اللام مطلقاً (٨) ، طال الكلام أو لم يطل ، فيجوز عنده أن تقول علمت أنَّ زيداً لمجتهدٌ ، بفتح الهمزة وثبوت اللام .

---

(١)الكتاب ١٤٦/٣-١٤٨ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣٤٣/٢ ، الأصول ٢٦٣/١ ، اللامات للهروي ص ٨٥ .

(٣) ينظر : تخليص الشواهد ص ٣٤٦ .

(٤) ينظر : الهمع ٤٣٨/١ .

(٥) سورة العاديات الآيات ٩ ، ١٠ ، ١١ .

(٦) قرئ في الشاذ بفتح الهمزة وإسقاط اللام ، وقرأ بها أبو السَّمَّال (البحر المحيط ٥٠٢/١ فتح البيان ٣٥٥/١٥) ، وقرأ بها أيضاً الضحاك بن مزاحم (حاشية الشهاب ٣٩٢/٨) ، ويروى أن الحجاج أسقط اللام في هذه الآية حين سبقه لسانه إلى فتح الهمزة (الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦٣/٢٠ ، ، الدر المصون ٥٦١/٦ ، روح المعاني للألوسي ٢٢٠/٣٠) .

(٧) البيتان من الطويل ، وهما لطرفة بن العبد في ديوانه ص٨٠ ،ولسان العرب ٣٢٣/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٤٦ .

(٨) ينظر : الارتشاف ٢١١٤/٤ ، تخليص الشواهد ص ٣٤٦ ، الهمع ٤٣٨/١ .

ولم تذكر المصادر التي نقلت رأي المازني وجهة نظره حول هذه اللام ، هل هي لام الابتداء زحلقت إلى الخبر؟ أو هي زائدة ؟ .

ولعل السبب في دعوى المازني أنَّه لا يرى أن هذه اللام لام ابتداء وإنما يرى أنها زائدة للتوكيد كما زيدت اللام في البيت الذي أنشده (١) :

فَنَافِس أبا المِعْزَاء فيها ابنَ دارع على أنَّه فيها لَغَيرُ مُنَافَسِ

وقد نسب الأخفش الأصغر رأي المازني هذا إلى المبرد (٢) ، وبالرجوع إلى كلام المبرد يتبين أن المبرد نص على عدم جواز فتح همزة " إنَّ " مع وجود اللام في الخبر ، فقال : (وذلك قولك : أشهد أن زيداً منطلق ، وأعلم أنَّ زيداً خيرٌ منك ، فإذا أدخلت اللام قلت : أشهد إنَّ زيداً لخيرٌ منك ، وأعلم إنَّ زيداً لمنطلقٌ ... فلولا اللام لم يكن إلا " أنَّ " ... وكذلك بلغني أنّك منطلقٌ ، لا يجوز أن تدخل اللام ، فتقول : بلغني أنَّك لمنطلق ، لأن " إنَّ " وصلتها الفاعل ، واللام تقطع ما بعدها(٣)) .

وقد حكم أبو حيان (٤)،والسيوطي(٥) على رأي المازني بالشذوذ ، وأما الشاهد السابق فهو شاذ جاء للضرورة الشعرية (٦) ، فلا يقاس عليها، ولأن حمل اللام على الزيادة على خلاف الأصل ــ

---

(١) ينظر : ضرائر الشعر ص ٥٧ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٥٨/٤ ، والبيت من الطويل وهو بلا نسبة في المصدرين المذكورين .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١٥٥/٣ .

(٣) المقتضب ٣٤٤/٢-٣٤٥ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٢١١٤/٤ .

(٥) ينظر : الهمع ٤٣٨/١ .

(٦) ينظر : معاني الحروف المنسوب للرماني ص ٥١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٥٧ ، رصف المباني ص ٢٣٧ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٣٥٨/٤-٣٥٩ .

(٦) " لا " النافية إذا دخلت عليها الهمزة وأفادت التمني

ادَّعى المازني أن حكم " لا " إذا دخلت عليها الهمزة وأفادت التمني كحكم المجردة (١) .

العرض والمناقشة

تدخل همزة الاستفهام على " لا " النافية وحينئذ يكون لها معنيان :

أحدهما : أن تكون استفهاماً محضاً ، والثاني : أن يضاف إلى معنى الاستفهام معنى التمني . فإن كانت استفهاماً محضاً فقد اتفق النحويون على أن لها من العمل ما لها مجردة من الهمزة (٢) . أما إذا دخلها معنى التمني نحو : ألا رجلَ أفضل منك ؟ فلا خلاف أيضاً في أن " لا " عاملة في الاسم كالمجردة فذهب جمهور النحويين ومنهم الخليل ، وسيبويه ، والجرمي ، إلى أن " لا " في هذه الحال لا يكون لها خبر لا في اللفظ ولا في التقدير ، ولا يُتْبَعُ اسمها إلا على اللفظ خاصة دون الموضع ، ولا تلغى بحال ، كما أنها لا تعمل عمل " ليس " (٣) .

واحتج أصحاب هذا المذهب بقولهم : لا رجلَ أفضلُ منك ، فيرفع لأن "لا" ورجل في موضع ابتداء ، وأفضل خبره ، فهو خبر اسم مبتدأ ، ولكن لما دخله معنى التمني زال عنه الابتداء ، وموضعه نصب ، كقولك : اللهم غلاماً ، أي هب لي غلاماً ، فالتمني يغني " لا " عن الخبر ، ويصير اسمها في معنى المفعول (٤) . وهؤلاء يرون أن " ألا " هذه ملحوظ فيها معنى الفعل والحرف ، فهي بمنزلة " أتمنى " فلا خبر لها كما أن " أتمنى " لا خبر له ، وبمنزلة " ليت " فلا يجوز

---

(١) ينظر : الأصول ٣٩٧/١ ، الانتصار ص ١٥٨ ، التعليقة ٤٣/٢ معاني الحروف المنسوب للرماني ص ١١٤ ، البديع ٥٨٦/١ ، شرح المفصل ١٠٢/٢ ، شرح الجمل ٢٨٦/٢ ، شرح الكافية الشافية ٢٣٧/١ ، التسهيل ص ٦٩ ،شرح التسهيل ٧١/٢ ، شرح الكافية للرضي ٢٠٣/٢ ، شرح المكودي ص ٧٦ ، الهمع ٤٧٢/١ .

(٢) ينظر : الأصول ٣٩٦/١ ، البديع ٥٨٦/١ ، شرح الجمل لابن خروف ٩٩١/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٠٧/٢ ، المقتضب ٣٨٢/٤ ، شرح المفصل ١٠٢/٢ ، الارتشاف ١٣١٧/٣ .

(٤) ينظر : المقتضب ٣٨٣/٤ ، الأصول ٣٩٧/١ ، شرح الكافية للرضي ٢٠٣/٢ .

مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت كما أن ليت كذلك ، تقول : إن زيداً في الدار وعمرو ، فتحمل " عمراً " على الموضع ، فإذا قلت : ليت زيداً في الدار وعمراً ، لم يكن موضع زيد الابتداء ، لأن " إنّ " تدخل معنى الابتداء ، و " ليت " تدخل التمني فلها معنى غير ذلك (١) .

وخالف أبو عثمان المازني جميع من سبقه من النحويين ، فذهب إلى أن حكم " لا " إذا دخلت عليها الهمزة وأفادت التمني كحكم المجردة ، فيكون لها خبر ظاهر أو مقدر ، ويُتْبَعُ اسمها على اللفظ ، وعلى الموضع ، ويجوز أن تعمل عمل " ليس " ، وأن تلغى (٢) .

والفرق بين مذهب الجمهور والمازني من جهة المعنى : أن التمني واقع على اسم " لا " عند الجمهور، وعلى الخبر عند المازني(٣) .

واختار هذا المذهب أبو العباس المبرد(٤) ، والجُزُولي(٥)، وابن الحاجب(٦)، والمرادي(٧) ، قال أبو عثمان : (الرفع عندي في التمني جيد بالغ ،

---

(١) ينظر : المقتضب ٣٨٣/٤ ، شرح الجمل لابن خروف ٩٩١/٢ ، التصريح على التوضيح ٣٥٥/١ ، الخزانة ٧٠/٤ .

(٢) ينظر : الأصول ٣٩٧/١ ، الانتصار ص ١٥٨ ، التعليقة ٤٣/٢ معاني الحروف المنسوب للرماني ص ١١٤ ، البديع ٥٨٦/١ ، شرح المفصل ١٠٢/٢ ، شرح الجمل ٢٨٦/٢ ، شرح الكافية الشافية٢٣٧/١ ، التسهيل ص ٦٩ ،شرح التسهيل٧١/٢ ، شرح الكافية للرضي ٢٠٣/٢ ، شرح المكودي ص ٧٦ ، الهمع ٤٧٢/١ .

(٣) ينظر : الارتشاف ١٣١٨/٣ ، الهمع ٤٧٣/١ .

(٤) ينظر : الانتصار ص ١٥٨ ، شرح التسهيل ٧١/٢ ، شرح المكودي ص٧٦ ، البهجة المرضية ص ١٣٢ .

(٥) هو عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت، أبو موسى الجزولي ، أحد أئمة النحو ، كان كثير الاطلاع ، صنف العديد من الكتب منها: المقدمة التي سماها " القانون " والتي شرحها واعتنى بها العديد من العلماء ، ومن مصنفاته أيضاً " الأمالي " في النحو ، ومختصر شرح ابن جني لديوان المتنبي وشرح أصول ابن السراج ، وغير ذلك ، توفي سنة ٦٠٦هـ ، ينظر :بغية الوعاة ٢٣٦/٢-٢٣٧ شذرات الذهب٢٦/٥ ، الأعلام ١٠٤/٥ .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٠٣/٢ .

(٧) ينظر : الجنى الداني ص ٣٨٤ – ٣٨٥ .

أقول: ألا غلام ولا جارية ، كما قلت في الخبر ، وقال: أقول في الاستفهام كما أقول في الخبر سواء أقول : ألا رجلَ أفضلُ منك(١)) .

واستدل المازني ومن وافقه على مذهبهم ببناء الاسم بعد " ألا " كبنائه قبل دخول الهمزة ، قالوا : فكما جَرَت مع الهمزة مجراها قبل الهمزة في بناء الاسم بعدها، فكذلك تجرى مجراها في جميع الوجوه (٢) .

قال المبرد : (وكان المازني يُجري هذا مع التمني مُجراه قبل ، ويقول : يكون اللفظ على ما كان عليه وإن دخله خلاف معناه ، ألا ترى أنَّ قولك : غفر الله لزيد ، معناه الدعاء ولفظه لفظ " ضَرَب " ، فلم يُغيَّر لما دخله من المعنى ، وكذلك قولك : علم الله لأَفعلنَّ لفظه لفظ " رزق الله " ومعناه القسم ، فلم يُغيّره ، وكذلك : حَسْبُكَ رفع بالابتداء ومعناه النهي (٣)) .

ومما استدل به المازني أيضاً قول الشاعر(٤) :

أَلاَ عُـمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُـوعُـهُ فَيَـرْأَبَ ما أَثْـأَتْ يَـدُ الغَفَلات

ووجه الدلالة من هذا البيت أن " مستطاع " في رأي المازني ، إما خبر لـ" لا " ، وإما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها ، وعلى ذلك فـ" رجوعه " مرفوع بـ" مستطاع " على النيابة عن الفاعل .

وقد رد ابن عصفور مذهب المازني فقال : (وهذا باطل سماعاً وقياساً ، أما السماع فلم يسمع من العرب : ألا رجلَ أفضلُ من زيد ، برفع أفضل ، فلو كان لها خبر لسمع ولو في بعض المواضع ، ولو كان للاسم بعدها موضع لرفعت صفته

---

(١) هامش الكتاب ٣٠٩/٢ .

(٢) ينظر : شرح الجمل ٢٨٦/٢ .

(٣) المقتضب ٣٨٣/٤ .

(٤) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ١٩٣ ، وتخليص الشواهد ص ٤١٥ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٣ ، ٨٠٠/٢ ، والهمع ٤٧٣/١ ، والبهجة المرضية ص ١٣٢ ، والتصريح على التوضيح٣٥٤/١

في بعض المواضع . وأما القياس فإن الهمزة لا يخلو أن تقدرها داخلة على " لا " وحدها ، أو على الجملة، فإن قدرتها داخلة على الجملة لم يجز ذلك ، لأنا لم نجد جملة يدخلها بجملتها معنى التمني ، وقد وجدنا من الحروف ما له معنى ، فإذا رُكّب كان له معنى خلاف الذي كان قبل التركيب نحو هلاّ ولولا . فإن قدرتها داخلة على " لا " وحدها وجدت فيها معنى التمني فلم تحتج إلى خبر ، لأن المراد التمني نفسه ، وإذا كانت نافية ، لم يكن بُدٌّ من خبر لأن المنفي في المعنى إنما هو الخبر ولا يتصور نفي الرجل ، فثبت إذن ما ذهب إليه سيبويه (١)) .

أما البيت الذي استدل به المازني فقد رَدَّه المخالفون ، وقالوا : لا حجة فيه ، لأنه لا يتعين كون " مستطاع " خبراً أو صفة ، ورجوعُه نائبَ فاعل ، بل يجوز كون " مستطاع " خبراً مقدماً ، و " رجوعُه " مبتدأً مؤخراً ، والجملة من المبتدأ والخبر صفة ثانية " لعُمْرَ" وصفته الأولى جملة " وَلَّى " ، ولا خبر هناك ، لأن " ألا " التي للتمني لا خبر لها لا لفظاً ولا تقديراً (٢) .وأرى أن ما ذهب إليه المازني مردود ، لعدم سماع ما ذهب إليه من العرب ، أما الشاهد الذي استدل به فقد دخله الاحتمال ، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال (٣) ــ

---

(١) شرح الجمل ٢٨٦/٢ – ٢٨٧ .

(٢) ينظر: التصريح على التوضيح ٣٥٥/١ ، شرح شواهد المغني ٢١٣/١ ، شرح الأشموني ٢٦٧/١ .

(٣) ينظر : التصريح على التوضيح ٣٥٥/١ ، الاقتراح ص ١٣١ .

(٧) نداء النكرة غير المقصودة

ادَّعى أبو عثمان المازني إنكار نداء النكرة غير المقصودة (١) .

العرض والمناقشة

المنادى خمسة أنواع هي : المفرد العلم ، والنكرة المقصودة ، والمضاف ، والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة .

وقد اختلف النحويون في نداء النكرة غير المقصودة فأثبته جمهور البصريين(٢) ، ومن أمثلته قول الأعمى : يا رجلاً خد بيدي ، وقول الواعظ : يا غافلاً والموت يطلبه ، فالمنادي هنا لا يقصد واحداً بعينه بل من استجاب ، قال سيبويه : (إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة ، لأن التنوين لحقها فطالت، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب ورُدَّ إلى الأصل ،...وقال عبدُ يغوثَ(٣) :

فيا راكباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ندامايَ مِنْ نَجْرانَ أَنْ لا تلاقيا)(٤).

---

(١) ينظر : الارتشاف ٢١٨٣/٤ ، أوضح المسالك ٤٩/٣ ، المساعد ٤٩٠/٢ ، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٦٥٥/٢ ، التصريح ٢١٣/٢ ، الهمع ٢٩/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٨٢/٢ ، ١٩٩ ، المقتضب ٢٠٦/٤ ، الأصول ٣٣٠/١-٣٣٢ ، ٣٦٩ ، الإيضاح ص ١٨٧ ، التبصرة والتذكرة ٣٣٩/١ ، اللباب ٣٣٢/١ ، شرح المفصل ١٢٨/١، شرح الكافية للرضي ٣٢٥/١ ، الارتشاف ٢١٨٣/٤ ، المساعد٤٩٠/٢ ، التصريح ٢١٣/٢ .

(٣) هو عبد يغوث بن الحارث بن وقاص الحارثي القحطاني ، شاعر جاهلي ، وفارس معدود ، كان سيد قومه من بني الحارث و البيت من الطويل ومنسوب لعبد يغوث في المفضليات ص ١٥٦ ، والكتاب ٢٠٠/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٣٣٩/١ ، وتحصيل عين الذهب ص ٣٠٧ ، والنكت ١٥٦/٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٦٨٥/٢ ، وشرح المفصل ١٢٨/١ ، والتصريح ٢١٣/٢ . وغير منسوب في المقتضب ٢٠٤/٤ ، والأصول ٣٦٩/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٦٨ . وهناك من ينسب هذا البيت لمالك بن الريب . ينظر تحصيل عين الذهب ص ٣٠٧ ، النكت ١٥٦/٢ .

(٤) الكتاب ١٩٩/٢ – ٢٠٠ .

قال الأعلم : (الشاهد فيه نصب "راكب" لأنه منادى منكور ، إذ لم يقصد به قصد راكب بعينه إنما التمس راكباً من الركبان يُبْلِغُ قومه خبره وتحيته ، ولو أراد راكباً بعينه لبناه على الضم ،ولم يجز له تنوينَه ونصبه ، لأنه ليس بعده شيء نكرة يكون من وصفه (١)) .

قد أنكر المازني نداء النكرة غير المقصودة ، وذلك أنه لا يتصور نداء إلا مع قصد وإقبال ، أما نداء غير المعين فلا يمكن بحال (٢)، وذهب إلى أن ما جاء منوناً فإنما لحقه التنوين ضرورة (٣) ، كقول الشاعر :

فيا راكباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... ندامايَ مِنْ نَجْرانَ أنْ لا تلاقيا

أو شذوذاً(٤) كالأمثلة السابقة .

وذهب بعض النحويين إلى أن قول الشاعر : فيا راكباً ... لا حجة فيه ، لأن الأصمعي روى" فيا راكبا "، من غير تنوين(٥) ، وعلى هذه الرواية يجوز أن يكون من نداء النكرة المقصودة ثم أجري مجرى المندوب ، لأن العرب قد تلحق ذلك في المنادى ، أي إنها تُلحِق آخره ما تُلحق آخر المندوب(٦) ، وهو الألف .

واشترط الكسائي والفراء وعامة الكوفيين لنداء النكرة غير المقصودة أن تكون موصوفة نحو : يا رجلاً كريماً ، أو خلفاً من موصوف ، وذلك بأن تكون صفة في الأصل حذف موصوفها فخلفته نحو : يا ذاهباً ، الأصل : يا رجلاً ذاهباً ، ونحو قول الشاعر : فيا راكباً ...

---

(١) تحصيل عين الذهب ص ٣٠٧ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٢١٨٣/٤ ، أوضح المسالك ٤٩/٣ ، المساعد ٤٩٠/٢ ، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٦٥٥/٢ ، التصريح ٢١٣/٢ ، الهمع ٢٩/٢ .

(٣) ينظر : المساعد ٤٩٠/٢ .

(٤) ينظر : التصريح ٢١٣/٢ .

(٥) ينظر : شرح الجمل ٨٢/٢ ، الخزانة ١٩٥/٢ .

(٦) ينظر : شرح الجمل ٨٣/٢ .

إذا أصله : يا رجلاً راكباً . أما إن كانت النكرة غير موصوفة ، أو لم تكن خلفاً من موصوف فإنه لا يجوز نداؤها – عندهم – فلا يجيزون نحو : يا رجلاً، قالوا : لأنه ليس بمسموع . (١)

والراجح جواز نداء النكرة غير المقصودة قال ابن عصفور – (لا يستحيل النداء من غير إقبال على شخص بعينه كما يقول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدي ، ولا من لا يقصد من الناس أحداً بل من أجابه فهو مراده ... والدليل على جواز نداء النكرة غير المقبل عليها قول العرب : يا رجلاً عاقلاً ووصفهم له بالنكرة ، ولو كان مقبلاً عليها لكان معرفة فيجب أن يوصف بمعرفة كما قالوا : يا فاسقُ الخبيثُ ، فوصفوه بالمعرفة (٢)) . أما ما اشترطه الكسائي والفراء وعامة الكوفيين فهو قول لا دليل عليه (٣) ــ

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٢٤/١ ، الارتشاف ٢١٨٤/٤ ، المساعد ٤٩٠/٢ .
(٢) شرح الجمل ٨٣/٢ .
(٣) ينظر : شرح ألفية ابن معطٍ ١٠٤٠/٢ .

(٨) نصب تابع " أيّ " في نحو يا أيها الرجل

ادَّعى المازني جواز نصب تابع " أي " فأجاز أن تقول : يا أيها الرجلُ ويا أيها الرجلَ ، بالرفع والنصب. (١)

العرض والمناقشة

يكثر استعمال " أي " في النداء ، فيلزم بناؤها على الضم ، وأن يؤتى بعدها بما يفسرها ، ويجب إفرادها ، وإلحاق "ها " التنبيه لها ، (٢)، ويعرب ما بعدها تابع لها نعت ، أو عطف بيان(٣)، أو بدل(٤) .

وقد أجمع النحويون (٥) على أنه لا يجوز في هذا تابع " أي " في النداء إلا الرفع ، قال سيبويه : (هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً ، ولا يقع في موقعه غير المفرد ، وذلك قولك : يا أيها الرجلُ ، و يا أيها الرجلان ، ويا أيها المرأتان ، فأيٌّ ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك : يا هذا ، والرجل وصف له كما يكون وصفاً لهذا ، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع ، لأنك لا

---

(١) هذا الرأي نسب إلى المازني في : معاني القرآن وإعرابه للزجاج٩٨/١ ، ٢٢٩،٣٤٠ ، ٤٠٩/٣ ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٧٨، إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ ، مشكل إعراب القرآن ٨٢/١ ، ١٨٧، المقتصد ٧٧٨/٢ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٥/٢ ، البديع ٤٠٢/١ ، شرح المفصل ٤/٢ ، ٧ ، شرح الكافية الشافية ١٥/٢ ، التسهيل ص ١٨١ ، شرح التسهيل ٤٠٠/٣ ، الجامع الصغير ص ٩٨ ، شفاء العليل ٨٠٩/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٨٨/٢ ، الأصول ٣٣٧/١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٨/١ ، مشكل إعراب القرآن ٨٢/١ ، شرح المفصل ٤/٢، ٧ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٢١٩٣/٤ ، المساعد ٥٠٦/٢ ، الهمع ٣٨/٢ .

(٤) ينظر : المقتصد ٧٧٨/٢ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٥/٢ ، ٣٦٧ ، التبيان ٤٠/١ ، الدر المصون ١٤٥/١ . ذكر بعض النحويين أن تابع " أي " يكون نعتاً إن كان مشتقاً نحو : يا أيها التاجر ويكون عطف بيان أو بدلاً إن كان جامداً نحو : يا أيها الرجل . ينظر : الهمع ٣٨/٢، .

(٥) ينظر : الأصول ٣٣٧/١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٢٩/١ ، ٤٠٩/٣ .

تستطيع أن تقول : يا أيُّ ولا يا أيها وتسكت لأنه مبهم يلزمه التفسير ، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد ، كأنك قلت: يا رجل(١)) .

أجاز المازني نصب تابع " أي " فأجاز أن تقول : يا أيها الرجلُ ويا أيها الرجلَ ، بالرفع والنصب (٢) ، فالرفع اتباعاً للفظ ، والنصب حملاً على الموضع . قال الباقولي : (وأجاز أبو عثمان الرفع والنصب فقال في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ ﴾ (٣) : لو قرأ واحد "يا أيها الناسَ" بالنصب جاز(٤)) .

وحجة المازني القياس على غير المبهم ، فيجوز بإجماع النحويين (٥) أن يقال في غير المبهم : يا زيدُ الظريفُ بالضم و يا زيدُ الظريفَ بالنصب حملاً على الموضع ، فقاس أبو عثمان " يا أيها الرجل " على "يازيد الظريف " فأجاز فيه الوجهين[٦]. قال أبو البركات الأنباري: (وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال)[٧]

ونسب ابن مالك في شرح الكافية الشافية(٨) وابنه بدر الدين(٩)، والرضي(١٠) إلى الزجاج موافقة المازني ، وهذه النسبة غير صحيحة لأن الزجاج

---

(١) الكتاب ١٨٨/٢ .
(٢) نسب هذا الرأي إلى المازني في : معاني القرآن وإعرابه للزجاج٩٨/١ ، ٣٤٠،٢٢٩ ، ٤٠٩/٣ ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٧٨، إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ ، مشكل إعراب القرآن ٨٢/١ ، ١٨٧، المقتصد ٧٧٨/٢ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٥/٢ ، البديع ٤٠٢/١ ، شرح المفصل ٤/٢ ، ٧ ، شرح الكافية الشافية ١٥/٢ ، التسهيل ص ١٨١ ، شرح التسهيل ٤٠٠/٣ ، الجامع الصغير ص ٩٨ ، شفاء العليل ٨٠٩/٢ .
(٣) سورة البقرة من الآية ٢١ .
(٤) شرح اللمع ٦٢٣/٢ .
(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٨/١ .
(٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١٨٧/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٥/٢ ، شرح اللمع للباقولي ٦٢٣/٢ ، شرح المفصل ٤/٢ شرح الكافية للرضي ٣٤٠/١ ، شرح ابن الناظم ص ٥٧٧ .
(٧) أسرار العربية ص ١٢٨
(٨) شرح الكافية الشافية ١٥/٢ .
(٩) ينظر : شرح ابن الناظم ص ٥٧٧
(١٠) ينظر : شرح الكافية ٣٤٠/١

نص على تخطئة المازني فقال : (والنحويون لا يجيزون إلا رفع النـــاس ههنـــا ، والمازني أجاز النصب في " يا أيها الرجلَ أقبل " ، كما تقول : يا زيـــدُ الظريـــفَ والظريفُ ، وهذا غلط من المازني(١)) . وصـــف رأيه بأنه مطروح مـــرذول(٢) وبهذا يتبين أن الزجاج مخالف للمازني وهو ما أثبته عدد من النحويين منهم ابـــن مالك في شرح التسهيل(٣) ، وذكر الزجاج أن المازني قد انفرد بهذا المـــذهب ، حيث قال : (ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهـــب قبله ، ولا تابعه عليه أحـــد بعده(٤))

و يمكن رد دعوى المازني بعدة أمور هي ما يلي :

أحدها : عدم سماع النصب عن العرب نص على ذلك عدد مـــن النحـــويين منهم الزجاج(٥) وابن الأنباري(٦) ، والرضي(٧) ، وأبو حيان(٨) .

قال أبو إسحاق الزجاج : (وأجاز المازني أن تكون صـــفة " أي " نصـــباً ، فأجاز "يا أيها الرجلَ أقبل " ، وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب ... فهذا مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار (٩)) .

الثاني : أن الحمل على الموضع إنما يكون بعد تمام الكلام ، والنداء لم يـــتم بـــ " يا أيها " فلم يجز الحمل على موضعها(١٠) .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤٠٩/٣

(٢) المرجع السابق ٢٢٩/١.

(٣) شرح التسهيل ٤٠٠/٣ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤٠٩/٣ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٩٩/١ ، ٢٢٩ .

(٦) ينظر : أسرار العربية ص ١٢٨

(٧) ينظر : شرح الكافية ٣٤٠/١ .

(٨) ينظر : الارتشاف ٢١٩٤/٤

(٩) معاني القرآن وإعرابه ٢٢٩/١ .

(١٠) ينظر : النكت ١٤٧/٢ ، الهمع ٣٨/٢ .

الثالث : أن هناك فرقاً بين تابع الاسم المبهم وتابع الاسم الصريح قال عبد القاهر الجرجاني : (ووجب الرفع ، فلم يجز فيه الوجهان ، كما جاز في " يا زيدُ الظريف " لأمرين :

أحدهما : أن الرجل وإن كان في اللفظ صفة لأي كما كان " الظريف " صفة لزيد فإنه المقصود بالنداء ، إذ ليس " أي " باسم مقصود قَصْدُهُ ودالٍ على شيء منفرداً ، كزيد، وإذا كان كذلك جُعِلَ التزام الرفع في الرجل مع كونه صفة إيذاناً بأنه المقصود بالنداء ، فيجب أن يكون لفظه موافقاً للفظ المنادى ، إذ لا فصل بين الرفع والضم .

والثاني : أن الصفة كالجزء من الموصوف ، وإذا لزمته قوي الاتصال فيجري اللامُ من الرجل في قولك : يا أيها الرجلُ ، مجرى آخر الكلمة ، فكما أن آخر الكلمة في نحو : يا جعفرُ ، يُضَمُّ ، كذلك جعل حركة اللام في قولك : يا أيها الرجل ، الرفعَ ليكون مشاكلاً لذلك في اللفظ) (١) .

والراجح أن ما ذهب إليه المازني مردود، لعدم السماع عن العرب .

(١) المقتصد ٢/٧٧٨ .

(٩) إعراب المضاف المعطوف على صفة المنادى المضموم

نحو : يا زيدُ الطويلُ وذا الجُمَّة

ادَّعى المازني وجوب رفع المضاف المعطوف على صفة المنادى المضموم نحو : يا زيدُ الطويلُ وذا الجُمَّة فيقول : يا زيدُ الطويلُ وذو الجمة .

العرض والمناقشة

اتفق النحاة على أنه إذا عُطِفَ اسم مضاف على منادى موصوف وجب نصب ذلك الاسم نحو : يا زيدُ الطويلُ وذا الجُمَّة . أما إذا عُطِفَ ذلك الاسم على صفة المنادى المرفوعة ، فجمهور النحويين يوجبون النصب أيضاً ، فيقولون : يا زيدُ الطويلُ وذا الجُمَّة ، بنصب " ذي الجُمَّة " سواء عطفته على الصفة أو على الموصوف (١) .

قال سيبويه : (وتقول : يا زيد الطويلُ ذو الجُمَّة ، إذا جعلته صفة للطويل ، وإذا حملته على زيد نصبت ... وتقول : يا زيد الناكي العَدُوَّ وذا الفضل ، إن حملت ذا الفضل على زيد نصبت ، لأنه وصف لمنادى وهو مضاف ، وإن حملته على غير زيد انتصب على " يا " كأنك قلت : ويا ذا الفضل) (٢) ، فالنصب على تقدير : يا زيد الناكي العدوَّ ويا ذا الفضل، ثم حذف حرف النداء وبقي المنادى علىما كان عليه . أما المازني فقد خالف جمهور النحويين فأوجب رفع المعطوف(٣) ، قال ابن السراج موضحا مذهب المازني : (وأرى إن عطفت "ذا الجمة " على الطويل أن أرفعه كما فعلت في الصفة(٤)) . وحجته القياس على الصفة ، فأنت تقول – وبإجماع النحويين – : يا زيدُ الطويلُ ذو الجمة ، برفع ذي

---

(١) ينظر : الارتشاف ٢٢٠٢/٤ ، التذييل والتكميل ٢٠٨/٤ .

(٢) الكتاب ١٩٣/٢ .

(٣) ينظر رأي المازني في الأصول ٣٧٢/١ ، البديع ٤٠٦/١ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٥٨/٢ ، شرح الكافية للرضي ٣٤٣/١ ، الارتشاف ٢٢٠٢/٢ ، التذييل والتكميل ٢٠٨/٤ .

(٤) الأصول ٣٧٢/١

الجمة إذا جعلته صفة للطويل ، لأن حركة " الطويل " حركة إعراب وهو مرفوع، ونعت المرفوع يجب أن يكون مرفوعاً ، وتقول : يا زيدُ الطويلُ ذا الجمة، بنصب ذي الجمة إذا جعلته صفة للمنادى ، لأنه مضاف(١). قال ابن السراج : (والنحويون كلهم يخالفونه ، ولا يجيزون إلا نصب ذي الجمة(٢)).واعترض أبو علي الشلوبين على نسبة القول بنصب المضاف إذا عطف على نعت المنادى إلى النحويين فقال : (ولا أرى هذا الذي قاله الفارسي وأبو العباس عن النحويين صحيحاً ، لأني لا أجد منصوباً يعطف على مرفوع أصلاً ، وبيان ذلك : أن الطويل مرفوع ولا موضع له في النصب ، فلا وجه للنصب في ذي الجُمَّة (٣)) .

وذهب علم الدين الأندلسي إلى أنه لا يجوز عطف " ذي الجمة " على الطويل، لا رفعاً ولا نصباً ، أما النصب فلأن المنصوب لا يعطف على المرفوع ، وأما الرفع فلأن حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ، ولا يجوز : يا زيد ذو الجمة ، برفع " ذو " فلم يبق إلا النصب عطفاً على زيد، واختار الرضي هذا المذهب (٤) . والراجح جواز عطف " ذي الجُمَّة " على الطويل كما قال جمهور النحويين .

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٥٨/٢ نقلاً عن التذكرة لأبي علي .

(٢) الأصول ٣٧٢/١ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٥٨/٢ – ٩٥٩ .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٤٣/١ .

(١٠) فعل الشرط وجوابه مبنيان

ادَّعى المازني أن فعل الشرط وجوابه ليسا مجزومين معربين ، وإنما هما مبنيان (١) .

أجمع النحويون – إلا المازني – على أن فعل الشرط وجوابه معربان مجزومان ، أما أبو عثمان المازني فقد خالف جميع النحويين ، حيث ذهب إلى أن فعل الشرط وجوابه ليسا مجزومين معربين ، وإنما هما مبنيان ، قال أبو عثمان : (قال لي الأخفش في الجزاء : انجزم الفعل الأول بحرف الجزاء ما كان ، وانجزم الآخر بالفعل الأول ، كما تقول : زيد منطلق ، فَرَفَعَ زَيداً الابتداءُ ، ورفع منطلقاً زيدٌ فقلت : لا أقول ذا ، ولكني أقول : إنما انجزم الفعلان في الجزاء لامتناع وقوع الأسماء فيه ، لأن الفعل لاحظ له في الإعراب ، وإنما حظه السكون ، فأعرب الفعل لما حَلَّ محل الاسم فإذا امتنع الاسم من ذلك المحل رجع الفعل إلى أصله(٢)) . ومن خلال النص السابق تبدو اسباب دعوى المازني وهى أن الفعل المضارع إنما أعرب لوقوعه موقع الاسم ، وفعل الشرط وجوابه وقعا موقعاً لا تصلح فيه الأسماء فبعدا من شبهها فعادا إلى أصلهما وهو البناء (٣) .

ونسب بعض النحويين إلى المازني رأياً آخر ، وهو أن فعل الشرط معرب ، وجوابه مبني وذكروا أنه احتج لبناء الجواب بفقد العامل ، لأنه لم يصح – عنده – عمل ما تقدمه فيه ،فلما فقد العامل ، ولم يمكن الرفع ، لأنه لا يقع موقع الاسم ، تعيَّن البناء(٤)

---

(١) ينظر: مجالس العلماء ص ٦٨،شرح السيرافي٨٩/١ ، الإنصاف ٦٠٢/٢ ، أسرار العربية ص ١٧٣، البديع ٦٣٠/١ ، شرح المفصل ٤٢/٧ ، شرح الكافية ٩٧/٤ ، التذييل والتكميل ١٥٣/٥، ائتلاف النصرة ص ١٢٨ .

(٢) مجالس العلماء للزجاجي ص ٦٨ .

(٣) ينظر: شرح السيرافي٨٩/١ ، الإنصاف٦٠٢/٢، أسرار العربية ص١٧٣، البديع ٦٣٠/١ ، شرح المفصل٤٢/٧، شرح الكافية٩٧/٤ ، التذييل والتكميل١٥٣/٥، ائتلاف النصرة ص١٢٨ .

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١٥٣/٥ ، المساعد ١٥٣/٣ ، الهمع ٤٦١/٢ ، الأشباه والنظائر ٨١/٣

وقد ردت دعوى المازني بما يلي :

أحدها : أن فيها مخالفة للإجماع ، وقد نقل الإجماع على أن فعل الشرط وجوابه معربان مجزومان عدد من النحويين منهم ابن الأثير(١) ، وأبو حيان (٢) ، وابن عقيل(٣) . والسيوطي(٤) .قال الأنباري : (فلما انعقد الإجماع في هذه المواضع على أنه معرب ، وأنه منصوب بدخول النواصب ، ومجزوم بدخول الجوازم ، دل على فساد ما ذهب إليه) (٥) .

الثاني : ما ذكره السيرافي في قوله : (وهذا قول فاسد ، وما أظن المازني في علمه وثقوب معرفته ، وجلالة محله ، كان يذهب عليه هذا المعنى الواضح ، ويختار هذا القول الفاسد البين الفساد ، وذلك أنه لو ردت الأفعال إلى أصلها لحلولها في غير محل الأسماء ، لم يجز أن ينصب بلن ، وأنْ ، وسائر نواصب الأفعال ، لأنهن صيغ لا تقع بعدهن الأسماء) (٦) .

وقد تبين مما سبق أنَّ الرأي الصحيح ما عليه جمهور النحويين وهو أن فعل الشرط وجوابه معربان مجزومان .

---

(١) ينظر : البديع ٦٣٠/١ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ١٥٣/٥

(٣) ينظر : المساعد ١٥٣/٣

(٤) ينظر : الأشباه والنظائر ٨١/٣

(٥) الإنصاف ٦٠٩/٢ .

(٦) شرح السيرافي ٨٩/١ .

المبحث الثاني

الدعاوى الصرفية

(١) حذف همزة الوصل عند تصغير المصدر

مثل" انطلاق " و " افتقار " ونحوهما

ادَّعى المازني جواز إجراء(انفعال)، و(افتعال) مجري(فعال) في التصغير؛ فيكون المصغر علي مثال الأسماء، وتُحْذَف الهمزة والنون من(انفعال)، والهمزة والتاء من(افتعال)؛ فيقول في(انطلاق، وافتقار):(طلائق، وفقائر)،و(طُلَيِّق، وفُقَيِّر)[١]

العرض والمناقشة

أجمع الصرفيون على أن همزة الوصل تحذف مما هي فيه عند التصغير مثل بني في تصغير ابن وكذلك عند تصغير المصادر التي في أوائلها همزة وصل مثل : انطلاق ، وافتقار ، واقتدار ، ونحوها ، تحذف الهمزة للزوم تحرك ما بعدها، لأن ثاني المصغر لابد من تحريكه ، فإذا تحرك زالت الحاجة إلى همزة الوصل فتحذفها فيقال : نُطَيْليق ، وفُتَيْقير ، وضُتَيْريب (٢) .

قال سيبويه:" وإذا صغرت(الافتقار) حذفت الألف لتحرك ما يليها، ولا تحذف التاء؛ لأن الزائدة إذا كانت ثانية في بنات الثلاثة، وكان الاسم عدة حروفه خمسة رابعهن حرف لين، لم يحذف منه شيءٌ في تكسيره للجمع؛ لأنه يجيء علي مثال(مفاعيل)، ولا في تصغيره... تقول:(فتيقير)، وإذا حقرت(انطلاق) قلت:(نطيليق)، تحذف الألف لتحرك مايليها وتدع النون"(٣).

---

(١) وكذلك الخلاف في تكسيره؛ لأن التصغير والتكسير من واد واحد، انظر: التذييل ٤٩١/٧، ويري أبو حيان والمرادي أن الخلاف بين سيبويه والمازني في(انفعال) وحده دون(افتعال)، انظر: التذييل ٤٩٢/٧، وشرح التسهيل للمرادي ٨٢٥/٢.

(٢) ينظر : الكتاب ٤٣٤/٣ ، اللباب ١٦٩/٢ ، شرح الشافية ٢٦١/١ .

(٣) الكتاب ٤٣٤/٣.

وإلى هذا ذهب ابن السراج(١) ، والسيرافي (٢) ، والصيمري (٣) وأبو نصر القرطبي (٤) ، والعكبري (٥)، وابن يعيش (٦) ، والشلوبين (٧) ، وابن عصفور(٨)، والرضي(٩) وأبو حيان(١٠) ، وابن عقيل(١١)

وأما المازني(١٢) فقد خالف النحاة في هذه المسألة ، حيث منع أن تقول : نُطَيْليق ، وفُتَيقير وقُتَيْدير ، وضُتَيْريب ، في تصغير : انطلاق ، وافتقار ، واقتدار، واضطراب . وممن نقل هذا المذهب عن المازني: ابن السراج (١٣)، وابن عصفور(١٤)،وأبو حيان(١٥) ، والمرادي (١٦) . وحجته في ذلك أن الاسم المصغر لابد أن يكون على مثال الأسماء ؛ فيؤدي ذكر الهمزة والنون، أو الهمزة

---

(١) ينظر : الأصول ٣/٤٥ – ٤٦ .
(٢) ينظر: شرح السيرافي ٤/١٩٩ – ٢٠٠ .
(٣) ينظر : التبصرة والتذكرة ٢/٦٩٦ .
(٤) ينظر : شرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٢٩ . هارون بن موسى القرطبي النحوي المتوفى سنة ٤٠١، وله كتاب شرح عيون كتاب سيبويه. ينظر الصلة ٢ / ٢٦٠
(٥) ينظر : اللباب ٢/١٦٩ .
(٦) ينظر : شرح المفصل ٥/١٢١ .
(٧) ينظر : التوطئة ص ٣٢٠ .
(٨) ينظر : شرح الجمل ٢/٣٠٢ .
(٩) ينظر : شرح الشافية ١/٢٦٠ .
(١٠) ينظر : الارتشاف ١/٤٦٢
(١١) ينظر : المساعد ٣/٥٠٢ .
(١٢) ينظر : الأصول ٣/٤٦ ، التوطئة ص ٣٢٠ ، شرح الجمل ٢/٣٠٢ ، الارتشاف ١/٣٦٤ ، ٤٦٢ ، التذييل والتكميل ٦/٢٥، شفاء العليل ٣/١٠٤٧ ، الهمع ٣/٣٢٩ ، ٣٤٤ .
(١٣) ينظر: الأصول ٣/٤٦.
(١٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور٢/٢٩٥ .
(١٥) ينظر: الارتشاف ١/٣٦٤، والتذييل ٧/٤٩١ .
(١٦) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ٢/ ٨٢٥.

والتاء فيهما إلى مثال غير موجود، وليس في كلامهم: (نفعال)؛ ولذلك يحذف من الكلمة ما فيها من الزوائد حتى تصير إلى مثال الأسماء؛ فتقول فيهما: (طُلَيِّق، وفُقَير) (١).ولذلك يجب – عنده – أن تحذف من هذه الأسماء حتى تصير إلى مثال الأسماء ، فتقول في تصغير الأسماء السابقة : طُلَيق ، وفُقَير وقُدَيْر وضُرَيْب ، حتى تصير على مثال : كُلَيْب ، وكُمَيْت .

والراجح قول الجمهور وأما دعوى المازني فهي مردودة بأمور:

الأول : قال ابن السراج : (والذي أذهب إليه قول سيبويه لأنه إنما يُحذف الزائدُ ضرورة ، فإذا قُدر على إثباته كان أولى لئلا يلتبس بغيره مما لا زائد فيه(٢)) .

الثاني: ما ذهب إليه المازني أنه ليس في كلامهم: (نفعال)، مردود بأن ابن جني أثبت (نفعالاً)، وجعل منه: (نبراسًا) (٣)، وكذلك (نفراج) (٤)، وعلى هذا فليس الوزن متروكًا ، كما ذكر المازني (٥) .

الثالث : ذكر ابن عصفور أن رأي المازني غير صحيح ولا يلتفت إليه إلا إذا اعترض بعد التصغير وزنان ، أحدهما له مثال في الأسماء فيعتمد ، والآخر لا مثال له فيطرح ، نحو أن تصغر " استخراجاً " فتقول : تُخَيرِيْج لا سُخيرِيج ، لأنه لا يوجد في كلام العرب "سفيعيل" (٦) . ومما سبق يتضح ان دعوى المازني مردودة لمخالفة الإجماع .

---

(١) انظر: الأصول ٤٦/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٥/٢، والتذييل ٥٤٠/٧، وتعليق الفرائد ١١٠٨/٢

(٢) الأصول ٤٦/٣ .

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ١٦٩/١، ٤٤٤/٢ – ٤٤٥، والممتع ٢٢٦/١.

(٤) ينظر: المُعَرَّب للجواليقي ٣٣٨، والممتع ٢٦٦/١ – ٢٦٧.

(٥) ينظر: التذييل ٤٩١/٧، وشرح التسهيل للمرادي ٨٢٥/٢.

(٦) ينظر : شرح الجمل ٣٠٢/٢ .

(٢) أصل الواو في " حيوان "

ادَّعى المازنى أن واو "حيوان" غير منقلبة، وأنه مصدر فعل لم يستعمل . [١]

العرض والمناقشة

ذهب جمهور النحويين (٢) إلى أن الواو في (الحيوان) منقلبة عن الياء التى هى لام فى (حييت)، والأصل: (حَيَيَان)، فلما كرهوا اجتماع مثلين، قلبت الثانية واوًا(٣) .قال سيبويه: "وأما قولهم: (حيوان) فإنهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة، ولم يكونوا ليلزموها الحركة ههنا، والأخرى غير معتلة من موضعها؛ فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان، كما أبدلوها فى (رحوىّ)، كرهوا الياءات، فصارت الأولى على الأصل ، كما صارت اللام الأولى في " مُمِلّ" ونحوه على الأصل ، حيث أُبدلت الياء من آخره "(٤). وهذا مذهب الخليل (٥) ، وسيبويه(٦) ، والفارسي(٧)، وابن جني(٨)، والزمخشري(٩)، وابن يعيش(١٠)، وابن عصفور(١١).

---

(١) ينظر: المسائل البغداديات ٢٣٢، والمنصف ٢/ ٢٨٤– ٢٨٥، والخصائص ١/ ٥٥، واللباب ٢/ ٤١٨، وشرح التصريف الملوكى ٢٦٤، وشرح تصريف ابن مالك ١٠٤، والمساعد ٤/ ٢٥، وتمهيد القواعد ١٠/ ٤٨٩٧– ٤٨٩٨ وشرح الألفية للفارضى ٢/ ١٦٥٥.

(٢) ينظر : سر الصناعة ١٥٤/١ ، شرح الملوكي ص ٢٦٤ .

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٠٩، وشرح الشافية للرضى ٣/ ٧٣، وشرح تصريف ابن مالك لابن إياز ١٠٤، وشرح الألفية للفارضى ٢/ ١٦٥٥.

(٤) الكتاب ٤/ ٣٩٤.

(٥) ينظر : المقتضب ٣٢٢/١ ، الأصول ٣٨٥/٣ ، شرح السيرافي ٣٤٧/٦ ، التبصرة والتذكرة ٩٢٣/٢ .

(٦) ينظر : الكتاب ٤٠٩/٤ ، سر الصناعة ٥٩٠/٢ ، شرح الملوكي ص ٢٦٣ ، شرح المفصل ٥٥/١٠ ، شرح الشافية ٧٣/٣ ، المساعد ٢٤/٤ ، اللسان ٢١٤/١٤ (حيا) .

(٧) ينظر : البغداديات ص ٢٣٢ .

(٨) ينظر : سر الصناعة ١٥٤/١ ، ٥٩٠/٢ ، المنصف ٢٨٥/٢

(٩) ينظر : المفصل ص ٣٧٤ .

(١٠) ينظر : شرح المفصل ٥٥/١٠ ، وفي شرح الملوكي ص ٢٦٤ .

(١١) ينظر : الممتع ص ٥٦٩ .

واحتجوا لقلب الياء واواً بأمور منها :

١- أن " الحيوان " مشتق من " الحياة "، ومعنى الحياة موجود في قولهم : الحيا ، للمطر لكونه يحيى الأرض والنبات ، كما قال تعالى : ﴿ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً ﴾(١) وقال: ﴿فَأَحْيَيْنَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾(٢) ، وهو كثير في القرآن والشعر(٣) .

٢- أنه لا يوجد في كلام العرب فعل عينه ياء ولامه واو(٤)، قال سيبويه : (وقالوا :حَيْوة كأنه من حَيَوْت وإن لم يُقَل ،لأنهم قد كرهوا الواو ساكنة وقبلها الياء... (٥)). وقال : (وقد يطرحون الشيء وغيره أثقل منه في كلامهم ، كراهية ذلك ، وهو وَعَوْتُ وحَيَوْتُ (٦))..

وذهب المازني(٧) إلى أن الواو في " حيوان " أصل ليست منقلبة من ياء ، وإن لم يستعمل منه فعل قال المازني في التصريف : (وأما قولهم : حيوان ، فإنه جاء على ما لا يستعمل ليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ولامه واو ، فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً وعلى ذلك جاء " حَيْوَة " اسم رجل فافهمه . وكان الخليل يقول : حيوان ، قلبوا فيه الياء واواً لئلا يجتمع ياءان استثقالاً للحرفين من

---

(١) سورة " ق " من الآية ١١ .

(٢) سورة فاطر من الآية ٩ .

(٣) ينظر : البغداديات ص ٢٣٢ ، المنصف ٢٨٦/٢ ، الممتع ٥٦٩/٢ .

(٤) ينظر : المقتضب ٣٢٢/١ ، المنصف ٢٨٦/٢ ، شرح الشافية ٧٣/٣ .

(٥) الكتاب ٤٠٠/٤ .

(٦) الكتاب ٤٣١/٤.

(٧) ينظر : التصريف مع المنصف ٢٨٤/٢ – ٢٨٥ ، الأصول ٢٨٥/٣ ، البغداديات ص ٢٣٤ ، سر الصناعة ١٥٣/١، ٥٩٠/٢ ، اللباب ٤١٨/٢ ، شرح الملوكي ص٢٦٤ ، شرح المفصل ٥٥/١٠ ، الممتع ٥٦٩/٢ شرح الشافية ٧٣/٣ ، ١١٣، ١٤٢ ،الارتشاف١٨٦/١ ، المساعد ٢٥/٤ ، اللسان ٢١٤/٤ (حيا) ، ٢٣٧/١٥ (كيا) .

جنس واحد يلتقيان ، ولا أرى هذا شيئاً ، ولكن هذا كقولهم : فاظ الميت (١) يفيظ فيظاً وفوظاً ، فلا يشتقون من " فَوْظ " فعلا ، وكذلك " ويل ، ووِيح ، وويس " هن مصادر ليس لهن فعل ، كراهة أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون ، ولا ستغنائهم بالشيء عن الشيء حتى يكون المُسْتَغْنىَ عنه مُسْقَطا(٢)) وهو بذلك يخالف جميع البصريين في هذه المسألة .

واستدل المازنى على أن الواو فى (الحيوان) أصل بما يلى:

١- القياس على قولهم : (فاظ الميت فيظًا وفوظًا) (٣)، و(فوظ) مصدر، ولم يستعمل منه فعل، وكذلك (ويحٌ)، و (ويسٌ)، و (ويلٌ)، وهن مصادر، وليس لهن أفعال؛ فكذلك (الحيوان)- عنده- مصدر، ولا فعل له من لفظه(٤)، وليس في (حييت) دليل على أن الثانية ياء؛ لجواز أن يكون كـ(شقيت) قلبت ياء لانكسار ما قبلها(٥) . فلا موجب لانقلابها عن شىء، ولأن هذا الأصل لم يشتق منه فعل .

٢- ولأن الواو أبدلت ياء في (الحيوان)، و (حيوة)؛ لما يلزمها من العلل، كما قالوا: (يرضى)، وهو من (الرضوان)؛ ولذلك فإن باب (حية)- عنده- مما عينه ياء ولامه واو (٦) .

وقد رد النحاة هذه الدعوى قال ابن جني : (وهذا الذي رآه أبو عثمان وخالف فيه الخليل وسيبويه غير مرضي عندنا منه ، قال لي أبو علي وقت قراءتي كتاب أبي عثمان عليه : هذا الذي أجازه أبو عثمان فاسد من قِبلَ أنه لا يمتنع أن يكون في الكلام مصدر عينه واو وفاؤه ولامه صحيحتان مثل " فَوْظ " و " صَوْغ "

---

(١) فاظ الميت : خرجت روحه .

(٢) التصريف مع المنصف ٢٨٤/٢ – ٢٨٦.

(٣) يقال: (فاظ الميت)، أي: مات، وفاظت نفسه: خرجت، و (فاض) بالضاد، لغة تميم، و(فاظ) بالظاء لغة قيس (انظر: اللسان ٣٦٦/١٠ – ٣٦٧).

(٤) ينظر: المنصف ٢٨٤/٢-٢٨٦، وشرح التصريف الملوكي ٢٦٤، والتاج ٥١٠/٣٧.

(٥) شرح الشافية ٧٣/٣.

(٦) انظر: المنصف ٢٨٤/٢-٢٨٥، والتذييل ١٨٠/٨.

و " قَوْل " و "مَوْت " وأشباه ذلك ، فأما أن يوجد في الكلام كلمة عينها ياء ولامها واو فلا ، فحمله " الحيوان " على " فَوْظ " خطأ ، لأنه شَبَّه ما لا يوجد في الكلام بما هو موجود مطرد) . (١)

وأما استشهاده على صحة مذهبه بـ " حيوة " اسم رجل فهو مردود ، لأن الواو في "حَيْوَة " بدل من الياء ، وأصله " حَيَّة " ، وجاز فيه ذلك ، لأنه قد يجئ في الأعلام ما لا يجئ في غيرها ، كقولهم : تهْلَل (٢)، ومَوْهَب ، ومَوْرَق(٣)، وحكم تهلل الإدغام ، وحكم الآخَرَين كسر العين ، فكذلك " حَيْوة " غُيِّر بإبدال اللام منه كما غُيِّرت هذه الأسماء الأخر(٤) ففيه شذوذ من جهتين: أحدهما: قلب الياء واوًا والثاني: ترك الإدغام، والقياس: (حيَّة)، وجاز ذلك فيه؛ لأن الأعلام يكثر فيها التغيير(٥).

وبهذا تكون دعوى المازني مردودة ؛ لأن معنى (الحيوان) كمعنى (الحيا) للمطر، ولأنه لا يوجد في الكلام ما عينه ياء ولامه واو وأن ما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح.

---

(١) سر الصناعة ٢/٥٩٠ .

(٢) ويقال : تهلل ، بالتاء ، وهو علم للباطل . ينظر : اللسان ١١/٧٠٥ (هلل) .

(٣) ينظر : اللسان ١/٨٠٤ (وهب) ، ١٠/٣٧٨ (ورق) . وهما علما أشخاص .

(٤) ينظر : البغداديات ص ٢٣٣ ، المنصف ٢/٢٨٥ ، سر الصناعة ١/١٥٤ ، ٢/٥٩٠ ، شرح الملوكي ص ٢٦٥ ، شرح الشافية ٣/١٤١ .

(٥) ينظر: البغداديات ص ٢٣٣، والمنصف ٢/٢٨٥، واللباب ٢/٤٠٣-٤٠٤.

الخاتمة

هذه خاتمة بحثي ، وقد وصلت ببحثي هذا إلى نتائج من أبرزها :

إنّ مؤلفات المازني النحوية قد ضاعت ، ولم يبق من تراثه سوى (التصريف) في علم الصرف عرف من خلال (المنصف) لابن جني ، وكتاب (القوافي) في العروض الذي عرف من خلال(الفصوص) لأبي العلاء الربعي .

هناك مسائل نحوية في البحث انفرد بها أبو عثمان المازني ، وخرج فيها عن الإجماع النحوي .وهذا الخروج عن الإجماع كان سببا من اسباب الرد .منها : ذهب إلى أن فعل الشرط وجوابه ليسا مجزومين معربين ، وإنما هما مبنيان. وكذلك أجاز نصب تابع (أي) المنادى .

مال المازني إلى التيسير في المسائل النحوية ، والتسهيل ، والبعد عن التكلف والتعقيد والتأويل .

اتضح من خلال البحث أن أبا عثمان المازني كان بصري المذهب ، لكنه لم يكن متعصباً ، فكان في بعض آرائه يأخذ برأي أهل الكوفة .

لم يسمع المازني من العرب مباشرة ، وإنما سمع عن طريق شيوخه من أمثال الأصمعي ، وأبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة ، والأخفش ، وغيرهم .

اعتمد المازني على القول المشهور : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، وهو ما عزاه في التصريف إلى الخليل وسيبويه [١]. كما أن المازني أيضاً كان كثير الرجوع إلى القياس والاعتماد عليه في تعليل أحكامه النحوية ولشدة عنايته به أفرد له بابين في كتابه التصريف ، هما : باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب[٢] .ــ باب ماقيس من المعتل ولم يجيء مثاله إلا من الصحيح[٣] .

---

(١) التصريف مع المنصف٢/٢٤٢ .ولم أجد هذا النص في كتاب سيبويه .

(٢) التصريف مع المنصف ١/١٧٣ .

(٣) التصريف مع المنصف٢/٢٤٢ .

كان للمازني منهج مستقل أثر في كثير ممن أتوا بعده ، وذلك واضح عند تلميذه المبرد ، الذي يقول :" لم يكن أحد بعد سيبويه أعلم بالنحو من المازني" وكذا موافقته لبعض آراء المازني التي مرت في البحث

تأثر المازني في المسائل الخلافية بسابقيه ،وهم الأخفش والجرمي ونحاة آخرون .كما أثرت مخالفاته فيمن جاء بعده ، وهم المبرد وابن جني ونحاة آخرون. هناك أقوال نُسبت إلى غير قائليها بطريق الخطأ ، وبعد الفحص والتدقيق قام البحث بتحقيق القول ورده إلى قائله .

المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة . عبداللطيف الزبيدي ت (٨٠٢هـ) : تحقيق د . طارق الجنابي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط (١) ١٤٠٧هـ
- أئمة النحاة في التاريخ . د . محمد محمود غالي : دار الشروق (السعودية – جدة) ، ط (١) ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- أبوعثمان المازني ومذاهبه في النحو والصرف . رشيد العبيدي : مطبعة سلمان الأعظمي ــ بغداد ، ١٣٨٩هـ ــ ١٩٦٩م .
- أخبار النحويين البصريين . أبوسعيد الحسن بن عبدالله السيرافي ت (٣٦٨هـ) : تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط (١) ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب . أبو حيان الأندلسي ت (٧٤٥هـ) : تحقيق د . رجب عثمان ، مكتبة الخانجي (القاهرة) ، ط (١) ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- الارشاد إلى علم الإعراب . محمد بن أحمد القرشي الكيشي ت (٦٩٥هـ) : تحقيق الدكتورين عبدالله البركاتي ومحسن العميري ، منشورات جامعة أم القرى ، ط (١) ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك . ابن قيم الجوزية ت (٧٥١هـ) : تحقيق د . محمد عوض السهلي ، مكتبة أضواء السلف ، ط (١) ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
- أسرار العربية . أبوالبركات الأنباري ت (٥٧٧هـ) : تحقيق محمد حسين شمس الدين،دار الكتب العلمية (بيروت)،ط (١) ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- الأشباه والنظائر في النحو . جلال الدين السيوطي ت (٩١١هـ) : راجعه وقدم له د . فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، ط(٣) ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م
- الأصول في النحو . أبوبكر محمد بن سهل بن السراج ت (٣١٦هـ) : تحقيق د . عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط (٣) ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم . الحسين بن أحمد بن خالويه ت (٣٧٠هـ) : دار الكتب العلمية (بيروت – لبنان) .
- إعراب القرآن . أبوجعفر النحاس ت (٣٣٨هـ) : تحقيق د . زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط (٣) ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

- الاقتراح . جلال الدين السيوطي ت (٩١١هـ) : تحقيق د . محمود فجال ، دار القلم (دمشق) ،ط (١) ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- أمالي ابن الشجري . هبة الله بن علي الشجري ت (٥٤٢هـ) : تحقيق د . محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط (١) ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- الانتصار لسيبويه على المبرد . أحمد بن محمد بن ولاد ت (٣٣٢هـ) : تحقيق د . زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، ط (١) ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف . أبوالبركات الأنباري ت (٥٧٧هـ) : تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار إحياء التراث العربي .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ابن هشام الأنصاري ت (٧٦١هـ) : تحقيق د . هادي حسن حمودي ، دار الكتاب العربي ، ط (٤) ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- الإيضاح . أبو علي الفارسي ت (٣٧٧هـ) : تحقيق د . كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب (بيروت) ، ط (٢) ١٤١٦هـ .
- الإيضاح في علل النحو . أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ت (٣٣٧هـ) : تحقيق د . مازن المبارك ، دار النفائس ، ط (٦) ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- البحر المحيط . أبوحيان الأندلسي ت (٧٤٥هـ) : تحقيق عادل عبد الموجود ،وعلي معوض ، دار الكتب العلمية ،ط (١) ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م
- البسيط في شرح جمل الزجاجي .ابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمدالقرشي ت (٦٨٨هـ) : تحقيق د . عياد الثبيتي ،دار الغرب الإسلامي (بيروت) ، ط (١) ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م
- البهجة المرضية . جلال الدين السيوطي ت (٩١١هـ) : تحقيق علي سعد الشينوي ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة المحافظة على التراث الإسلامي ، طرابلس ، ١٤٠٣هـ .
- التبصرة والتذكرة . عبدالله بن علي الصيمري (من علماء القرن الرابع الهجري) : تحقيق د . فتحي أحمد عليّ الدين ، منشورات جامعة أم القرى ، ط (١) ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- التبيان في إعراب القرآن . أبو البقاء العكبري ت (٦١٦هـ) : وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية(بيروت)، ط (١) ١٤١٩هـ
- تحصيل عين الذهب . الأعلم الشنتمري ت (٤٧٦هـ) : تحقيق د .زهير عبدالمحسن سلطان ،دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد) ،ط(١) ١٩٩٢م .

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . أبو حيان الأندلسي ت (٧٤٥هـ) : تحقيق د . حسن هنداوي ، دار القلم (دمشق) ، ط (١) .
- التصريح على التوضيح . خالد الأزهري ت (٩٠٥هـ) : تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط (١)١٤٢١هـ
- التصريف أبو عثمان المازني ت (٢٤٩هـ) : مطبوع مع كتاب المنصف لابن جني
- التعليقة على كتاب سيبويه . أبو علي الفارسي ت (٣٧٧هـ) : تحقيق د . عوض بن حمد القوزي ، مطبعة الأمانة بالقاهرة ، ط (١) .
- الجامع الصغير . ابن هشام الأنصاري ت (٧٦١هـ) : تحقيق د . أحمد محمود الهرميل ، مكتبة الخانجي ، ١٤٠٠هـ .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك .محمد بن علي الصبان ت(١٢٠٦هـ) : ضبطه وخرّج شواهده إبراهيم شمس الدين ،ار الكتب العلمية (بيروت) ط (١) ١٤١٧هـ .
- الحجة للقراء السبعة . أبوعلي الفارسي ت (٣٧٧هـ) : تحقيق كامل الهنداوي ، دار الكتب العلمية (بيروت) ط (١) ١٤٢١هـ .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . عبدالقادر البغدادي ت (١٠٩٣هـ) : تحقيق عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط (٤) ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- الخصائص . أبوالفتح عثمان بن جني ت (٣٩٢هـ) : تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية . .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون . السمين الحلبي ت (٧٥٦هـ) : تحقيق علي محمد معوض وزملائه ، دار الكتب العلمية (بيروت) ، ط (١) ١٤١٤هـ .
- سر صناعة الإعراب . أبو الفتح ابن جني ت (٣٩٤هـ) : دراسة وتحقيق د . حسن هنداوي ، دار القلم (دمشق) ، ط (٢) ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك . علي بن محمد الأشموني ت (٩١٨ أو ٩٢٩هـ) :ـ تحقيق د . عبدالحميد السيد دار إحياء الكتب العربية .
- شرح ألفية ابن مالك . بدرالدين ابن مالك المشهور بابن الناظم (٦٨٦هـ) :تحقيق د . عبدالحميد السيد ، دار الجيل (بيروت) ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م . شرح ألفية ابن معطي . عبدالعزيز بن جمعة الموصلي " ابن القواس " ت (٦٩٦هـ) : تحقيق د . علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي (الرياض) ، ط (١) ١٤٠٥هـ .

- شرح التسهيل . محمد بن عبدالله بن مالك ت (٦٧٢هـ) : تحقيق د.عبد الرحمن السيد و د.محمد بدوي المختون،هجر للطباعة والنشر،ط (١)١٤١٠هـ
- شرح جمل الزجاجي . ابن خروف الإشبيلي ت (٦٠٩هـ) : تحقيق د . سلوى محمد عرب ، منشورات جامعة أم القرى ، ١٤١٩هـ .
- شرح جمل الزجاجي . ابن عصفور الإشبيلي ت (٦٦٩هـ) : تحقيق د . صاحب أبو جناح ، عالم الكتب (بيروت)، ط (١) ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- شرح شذور الذهب . ابن هشام الأنصاري ت (٧٦١هـ) : قدم له ووضع هوامشه د . اميل يعقوب ، دار الكتب العلمية(بيروت) ، ط (١) ١٤١٧هـ .
- شرح عيون كتاب سيبويه . أبو نصر هارون بن موسى المجريطي القرطبي ت (٤٠١هـ) : تحقيق د . عبدربه عبداللطيف ، ط (١) ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- شرح القصائد السبع الطوال . أبوبكر الأنباري ت (٣٢٨هـ) : تحقيق عبدالسلام هارون ، دار المعارف ، ط (٤) ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- شرح كافية ابن الحاجب . رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ت (٦٨٦هـ): تحقيق د . اميل يعقوب ، دار الكتب العلمية (بيروت) ، ط (١) ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- شرح كتاب سيبويه . أبوسعيد السيرافي ت (٣٦٨هـ) : تحقيق د . رمضان عبدالتواب وزميليه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م
- شرح اللمع للأصفهاني . أبو الحسن الباقولي الأصفهاني ت (٥٤٣هـ) : تحقيق د . إبراهيم أبو عباة ، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود ،ط (١) ١٤١٠هـ .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير . أبو علي الشلوبين ت (٦٤٥هـ) : تحقيق د . تركي بن سهو العتيبي ، مؤسسة الرسالة ، ط (٢) ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- شرح المكودي على الألفية . عبدالرحمن بن علي المكودي ت (٨٠٧هـ) : ضبطه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين ،دار الكتب العلمية (بيروت)،ط (١)١٤١٧هـ .
- شرح الملوكي في التصريف . يعيش بن علي بن يعيش ت (٦٤٣هـ) : تحقيق د . فخرالدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ، ط (١) ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل . محمد بن عيسى السلسيلي ت (٧٧٠هـ) : تحقيق د . الشريف عبدالله البركاتي ، المكتبة الفيصلية (مكة المكرمة) ط (١) ١٤٠٦هـ .

- ضرائر الشعر . ابن عصفور الإشبيلي ت (٦٦٩هـ) : تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، ط (٢) ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- علل النحو . أبوالحسن الوراق ت (٣٨١هـ) : تحقيق د . محمود جاسم الدرويش ، مكتبة الرشد(الرياض)، ط (١) ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- فيض نشر الانشراح من روض الاقتراح . محمد بن الطيب الفاسي ت (١١٧٠هـ) : تحقيق د . محمود فجال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، الإمارات العربية المتحدة (دبي) ، ط (١) ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- الكتاب .عمروبن عثمان بن قنبر " سيبويه " ت (١٨٠هـ) : تحقيق عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ن ط (٣) ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- اللامات . أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ت (٣٣٧هـ) : تحقيق د . مازن المبارك ، دار الفكر ، ط (٢) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- اللباب في علل البناء والإعراب . أبو البقاء العكبري ت (٦١٦هـ) : تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر (بيروت) ، دار الفكر (دمشق) ط (١) ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- لسان العرب . ابن منظور ت (٧١١هـ) : دار صادر (بيروت) .
- مجالس العلماء . أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ت (٣٣٧هـ) : تحقيق عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي بمصر ، ط (٣) ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- المسائل البصريات . أبو علي الفارسي ت (٣٧٧هـ) : تحقيق د . محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني بالقاهرة ، ط (١) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات . أبو علي الفارسي ت (٣٧٧هـ) : تحقيق د . حسن هنداوي ،دار القلم(دمشق)،دار المنارة (بيروت) ،ط (١) ١٤٠٧هـ .
- المسائل العضديات . أبوعلي الفارسي ت (٣٧٧هـ) : تحقيق د. علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ،مكتبة النهضة العربية ،ط (١) ١٤٠٦هـ.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات . أبوعلي الفارسي ت (٣٧٧هـ) : تحقيق صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني (بغداد) .
- المساعد على تسهيل الفوائد . بهاء الدين ابن عقيل ت (٧٦٩هـ) : تحقيق د . محمد كامل بركات ، دار الفكر بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- مشكل إعراب القرآن . مكي بن أبي طالب ت (٤٣٧هـ) : تحقيق د . حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، ط (٤) ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- معاني الحروف . علي بن عيسى الرماني ت (٣٨٤هـ) : تحقيق د . عبدالفتاح شلبي ، دار الشروق ، ط (٣) ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- معاني القرآن . سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ت (٢١٥هـ) : تحقيق د . عبد الأمير محمد الورد ، عالم الكتب (بيروت) ، ط (١) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- معاني القرآن . أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ت (٢٠٧هـ) : تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار ، دار السرور .
- معاني القرآن وإعرابه . أبو إسحاق الزجاج ت (٣١١هـ) : تحقيق د . عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب (بيروت) ، ط (١) ١٤٠٨هـ .
- المعجم الوسيط . مجمع اللغة العربية بالقاهرة . المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، استانبول - تركيا .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . ابن هشام الأنصاري ت (٧٦١هـ) : تحقيق د مازن المبارك ، ومحمد علي حمدالله ،دار الفكر (بيروت)، ط (١)١٤١٩هـ
- المقتصد في شرح الإيضاح . عبدالقاهر الجرجاني ت (٤٧١هـ) : تحقيق د .كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام(العراق)،دار الرشيد للنشر،١٩٨٢م.
- المقتضب . أبوالعباس المبرد ت (٢٨٦هـ) : تحقيق الشيخ / محمد عبدالخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي في مصر ،١٤١٥هـ .
- المقرب . ابن عصفور الإشبيلي ت (٦٦٩هـ) : تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض ، دار الكتب العلمية (بيروت)،ط(١) ١٤١٨هـ
- المنصف . أبوالفتح ابن جني ت (٣٩٢هـ) : تحقيق إبراهيم مصطفى و عبدالله أمين ، إدارة إحياء التراث القديم ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء . أبوالبركات الأنباري ت (٥٧٧هـ) : تحقيق د . إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار (الأردن) ، ط (٣) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه . الأعلم الشنتمري ت (٤٧٦هـ) : تحقيق رشيد بلحبيب ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ، ١٤٢٠هـ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . جلال الدين السيوطي ت (٩١١هـ) : تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية (بيروت) ، ط (١) ١٤١٨هـ .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . أحمد بن خلكان ت (٦٨١هـ) : تحقيق د . إحسان عباس ، دار صادر (بيروت) .

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٤٨٣٧
٢-	Abstract	٤٨٣٨
٣-	المقدمة	٤٨٣٩
٤-	التمهيد	٤٨٤٢
٥-	المبحث الأول : الدعاوى النحوية	٤٨٤٦
٦-	(١) أنواع الإعراب	٤٨٤٦
٧-	(٢) الألف والواو والنون " المتصلة بالأفعال	٤٨٤٩
٨-	(٣) حكم تثنية الأعلام المعدولة وجمعها	٤٨٥٣
٩-	(٤) وقوع الفعل المضارع بعد ضمير الفصل	٤٨٥٥
١٠-	(٥) فتح همزة " إنَّ " الواقعة قبل لام مُعَلَّقة	٤٨٦٠
١١-	(٦) " لا " النافية إذا دخلت عليها الهمزة وأفادت التمني	٤٨٦٣
١٢-	(٧) نداء النكرة غير المقصودة	٤٨٦٧
١٣-	(٨) نصب تابع " أيّ " في نحو يا أيها الرجل	٤٨٧٠
١٤-	(٩) إعراب المضاف المعطوف على صفة المنادى المضموم نحو : يا زيدُ الطويلُ وذا الجُمَّة	٤٨٧٤
١٥-	(١٠) فعل الشرط وجوابه مبنيان	٤٨٧٦
١٦-	المبحث الثاني : الدعاوى الصرفية	٤٨٧٨
١٧-	(١) حذف همزة الوصل عند تصغير المصدر مثل" انطلاق " و " افتقار " ونحوهما	٤٨٧٨
١٨-	(٢) أصل الواو في " حيوان "	٤٨٨١
١٩-	الخاتمة	٤٨٨٥
٢٠-	فهرس الموضوعات	٤٨٩٣